

تقرير الاستثمار العالمي عرض عام

الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

٢٠١٤

تقرير الاستثمار العالمي عرض عام

الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل



الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ٢٠١٤

ملاحظة

شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع، التابعة للأمم المتحدة، هي مركز تفوق عالمي يتناول القضايا المتصلة بالاستثمار وتنمية المشاريع في منظومة الأمم المتحدة. وتعتمد هذه الشعبة على خبرة ودراسة دولية مكتسبة على مدى أربعة عقود في مجالات البحوث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي، وتقديم المساعدة التقنية إلى أكثر من ١٥٠ من البلدان النامية.

ومصطلحاً "البلد"/"الاقتصاد" المستخدمان في هذا التقرير يشيران أيضاً، حسب الحالة، إلى الأقاليم أو المناطق؛ وليس في التسميات المستخدمة في هذا التقرير ولا في طريقة عرض المادة الواردة فيه ما يتضمن الإعراب عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين نخومها أو حدودها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تسميات مجموعات البلدان لا يُقصد بها إلا تلبية الأغراض الإحصائية أو التحليلية وليس فيها ما يعبر بالضرورة عن أي حكم بشأن مرحلة التنمية التي بلغها بلد بعينه أو التي بلغت منطقة بعينها في عملية التنمية. والتجمعات الرئيسية للبلدان المستخدمة في هذا التقرير تتبع التصنيف الذي يسير عليه المكتب الإحصائي للأمم المتحدة. وهي:

البلدان المتقدمة: وهي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (عدا تركيا، وجمهورية كوريا، وشيلي، والمكسيك)، بالإضافة إلى البلدان الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي التي ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بلغاريا، ورومانيا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، ولبنانيا، ومالطة)، علاوة على أندورا، وبرمودا، وسان مارينو، وليختنشتاين، وموناكو.

الاقتصادات الانتقالية: وهي جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، وجورجيا.

الاقتصادات النامية: وهي عموماً جميع الاقتصادات غير المذكورة تحديداً أعلاه. وللأغراض الإحصائية، فإن البيانات المتعلقة بالصين لا تشمل البيانات المتعلقة بمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة ومقاطعة تايوان الصينية.

ولا ينبغي تفسير أي إشارة إلى شركات ما وإلى أنشطتها على أنها تعني تأييد الأونكتاد لهذه الشركات أو لأنشطتها.

والحدود والأسماء الواردة في الخرائط المعروضة في هذا المنشور والتسميات المستخدمة في تلك الخرائط لا تنطوي على إقرارها أو قبولها رسمياً من جانب الأمم المتحدة.

وقد استُخدمت الرموز التالية في الجداول:

- تدل النقطتان المتجاورتان (..) على أن البيانات غير متاحة أو أنها لم ترد بصورة منفصلة. وقد حُذفت الصفوف من الجداول في حالة عدم توافر بيانات متعلقة بأي عنصر من عناصر الصف؛
 - وتدل الشَّرطة الأفقية (-) على أن البند يساوي صفرًا أو على أن قيمته لا تُذكر؛
 - ويدل الفراغ في الجدول على عدم انطباق البند، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛
 - وتدل الشَّرطة المائلة (/) الواردة بين عامين، مثل ١٩٩٤/١٩٩٥، على سنة مالية؛
 - ويدل استخدام الشَّرطة الأفقية (-) الواردة بين عامين، مثل ١٩٩٤-١٩٩٥، على الفترة المعنية كاملةً، بما في ذلك سنة البدء وسنة الانتهاء؛
 - ويقصد بعبارة "دولار/دولارات" دولار/دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛
 - وتشير المعدلات السنوية للنمو أو التغيير إلى المعدلات السنوية المركِّبة، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وحواصل جمع الأرقام والنسب المئوية الواردة في الجداول لا تساوي بالضرورة المجاميع المبيَّنة وذلك بسبب التقريب.
- والمادة الواردة في هذه الدراسة يجوز اقتباسها بحرية، مع ذكر المصدر على الوجه المناسب.

تصدير

تقدم هذه الإصدارة من تقرير الاستثمار العالمي تحليلاً قيماً من شأنه إثراء المناقشات العالمية بشأن السبل الكفيلة بمحّث عملة التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وصوغ رؤية بعيدة المدى لتنمية مستقبلية أكثر استدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

ويسلط التقرير الضوء على اتجاه مشجع يتمثل في ازدياد التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٩ في المائة عام ٢٠١٣، عقب انخفاضها في عام ٢٠١٢، وتوقع استمرار نموها في السنوات القادمة. ويدل ذلك على الإمكانيات الكبرى التي تنطوي عليها الاستثمارات الدولية، وغيرها من الموارد المالية، في المساعدة على إنجاز الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. ويؤكد الشركات عبر الوطنية أن تدعم هذا الجهد عن طريق إتاحة فرص العمل اللائقة، وإنتاج الصادرات، وتعزيز الحقوق، واحترام البيئة، وتشجيع المحتوى المحلي، ودفع ضرائب منصفة وتحويل رؤوس الأموال، وتعزيز الصلات التكنولوجية والتجارية لإنعاش التنمية.

ويقدم تقرير الاستثمار العالمي لهذا العام خطة عمل عالمية لبلورة دور مؤسسات الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للمستقبل، وتعزيز الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية للاستثمار الخاص. كما يسلط التقرير الضوء على فجوة التمويل، خصوصاً في الاقتصادات الضعيفة، ويقدم مصادر التمويل الرئيسية لسد هذه الفجوة، ويقترح خيارات سياساتية للمستقبل.

وإني لأرّكي تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤ لجميع الأطراف المهتمة بإدارة دفة استثمارات القطاع الخاص نحو توجه إنمائي أكثر استدامة في المستقبل.



بان كي - مون

الأمين العام للأمم المتحدة

شكر وتقدير

أعدّ تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤ فريق يرأسه السيد جيمس زان. ويضم أعضاء الفريق ريتشارد بولوين، وبيرونو كاسيا، وجوزيف كليمنتس، وحامد القاضي، وكومي أندو، وماساتاكافوجيتا، ونوليا غارسيا نيرا، وتوماس فان غيفن، وأكسيل جيرو، وجواكيم كارل، وغويونغ ليانغ، وأنثوني ميلر، وحافظ ميرزا، ونيكول موسى، وجيسون مونيان، وشين أوهينياتا، وسرجي ريبينسكي، ووليام سبيلر، وأستريت سولستاروفا، وكلوديا ترنتيني، وإليزابيث تويرك، ويورغ وير، وكوي هوي وي. وتولى جفري ساكس دور المستشار الرئيسي.

وقدم المساعدة البحثية والإحصائية كل من محمد شيراز بالي، وبيراولي بوكورت، وليزان مارتيز، وتاديلي تاي. وأسهم أيضاً في التقرير كل من أمار بيكلي، وكوانغوك يون، وشانتال دوباسكيه، وفلوفيا فارينيلي، وناتاليا غيرا، وفنتزيسلاف كوتيتزوف، وكندرا ماغراو، وماسيمو ميلوني، وأبراهام نغاش، وسيليا اورتيجا سوتيس، ويونغفو اويانغ، ودافيد ريغو، وجون ساسويا، وكريستوف سبينمان، وبول ويسندورب، وتيراوات وونغكاويو، فضلاً عن المتدربين آنا كونوفر، وهالي ميشيل كنودسن، وكارمن سوغر.

وحررت النسخة المعدة للطباعة بمساعدة ليز لينغو، وتولت لورانس دوشمين وتيريسا فينتورا تنضيد الحروف. وصمم الغلاف كل من صوفي كومبيتي وناديح هاجميان. وساعد في إنتاج ونشر التقرير كل من إيليزابيث آنودو ماريشال، وإيفلين بينيتيس، وناتالي إيلايير، وناتاليا ميرامو باتشاياني، وكاتيا فيو.

وفي مراحل مختلفة من الإعداد، وخاصة أثناء اجتماعات الاستعراض التي نظمت لمناقشة المسودات الأولى للتقرير، استفاد الفريق من تعليقات ومساهمات خبراء خارجيين، هم: آزار علييف، ويوكيكو اراي، وجوناثان برافو، وباربرا بوشنر، ومارك بنغبرغ، وريتشارد دويس، ومايكل هاي، وبول هوهنن، وفاليريو ميكال، وجان ميشكي، وليلاش ناشوم، وكارستن نوروت، وفريديريكو اورتينو، ولوج بولسن، ودانيتي بيسي، وأنا بيترز، وإيزابيل رامدو، وديانا روزرت، وجوزيف شميدهورب، ومارتن ستادلن، وإيان شتراوس، وجيف سوليفان، وشيارا تراباتشي، وستيف ويغود، وفيليب زاواي. ووردت أيضاً تعليقات ومدخلات من العديد من الزملاء في الأونكتاد، بمن فيهم سانتياغو فرنانديز دي كوردوبا بيز، وإيرو غوكسي، وريتشارد كوزل - رايت، ومايكل ليم، وباتريك أوساكوي، وإيغور باونوفيتش، وتافيري تيسفاشيو، وغيرهم فليس، وأنيذا يوباري.

ويود الأونكتاد أن يشكر أيضاً المشاركين في اجتماع الخبراء الذي عُقد في مركز فالي كولومبيا بشأن الاستثمار الدولي المستدام واجتماع تبادل الأفكار الذي عقده معهد القانون بجامعة نيويورك، وكلاهما عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

وساهم في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤ أيضاً العديد من مسؤولي البنوك المركزية والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ونذكر بامتنان الدعم المالي المقدم من حكومات السويد وسويسرا وفنلندا والنرويج.

المحتويات

xi الأفكار الرئيسية
١ عرض عام
١ اتجاهات الاستشارة العالمية
١١ اتجاهات الاستشارة الأجنبي المباشر الإقليمية
١٩ اتجاهات سياسات الاستثمار والقضايا الرئيسية
 الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل لتعزيز مساهمات
٢٥ القطاع الخاص

الأفكار الرئيسية

اتجاهات الاستثمار العالمية

عودة التفاؤل الحذر بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. استعاد الاستثمار الأجنبي المباشر نموه، بعد اضمحلاله في عام ٢٠١٢، لتسجل تدفقاته ارتفاعاً بنسبة ٩ في المائة في عام ٢٠١٣، مما يعادل مبلغ ١,٤٥ تريليون دولار أمريكي. ويتوقع الأونكتاد أن يرتفع مبلغ هذه التدفقات باطراد إلى ١,٦ تريليون دولار في عام ٢٠١٤ و١,٧ تريليون دولار في عام ٢٠١٥ و١,٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٦، على أن تُسجل زيادات أكبر نسبياً في البلدان المتقدمة. وقد تؤثر هشاشة الوضع الاقتصادي في بعض الأسواق الناشئة والمخاطر المرتبطة بحالة عدم اليقين على صعيد السياسة العامة والاضطرابات الإقليمية تأثيراً سلبياً على الزيادة المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الاقتصادات النامية تحافظ على صدارتها في عام ٢٠١٣. سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة زيادة بنسبة ٩ في المائة لتبلغ ٥٦٦ مليار دولار، مما يجعلها تستأثر بنسبة ٣٩ في المائة من مجموع التدفقات العالمية، في حين سجلت التدفقات إلى الاقتصادات النامية ارتفاعاً جديداً لتبلغ ٧٧٨ مليار دولار، أو ٥٤ في المائة من مجموع التدفقات العالمية. واتجه المبلغ المتبقي من التدفقات، البالغ ١٠٨ مليارات دولار، إلى الاقتصادات الانتقالية. وتشكل الاقتصادات النامية والانتقالية حالياً نصف البلدان العشرين المصنفة في أعلى قائمة الاقتصادات المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر.

وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية ارتفاعاً قياسياً أيضاً. إذ تقدم الشركات عبر الوطنية في الاقتصادات النامية بشكل متزايد على احتياز الفروع الأجنبية من البلدان المتقدمة في أقاليمها. واستثمرت الاقتصادات النامية والانتقالية معاً ما مجموعه ٥٥٣ مليار دولار، أو ٣٩ في المائة من مجموع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، مقارنةً بنسبة لا تتجاوز ١٢ في المائة في مستهل الألفية.

التجمعات الإقليمية الكبرى تصوغ شكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية. يستأثر كل تجمع من التجمعات الإقليمية الثلاثة الرئيسية التي يجري التفاوض بشأنها حالياً (شراكة المحيط الهادئ (TPP)، والشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي (TTIP)، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)) بربع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية أو أكثر، حيث تشهد الشراكة التجارية والاستثمارية عبر

الأطلسي انخفاضاً حالياً، فيما تشهد الشراكتان الأخريان ارتفاعاً في حجم التدفقات. ويبقى منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC) أكبر تجمع إقليمي للتعاون الاقتصادي، إذ يستأثر بنسبة ٥٤ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة.

ويشهد اعتماد البلدان الأفقر على الاستثمار في الصناعات الاستخراجية تراجعاً مطرداً. فعلى مدى العقد الماضي، بلغت حصة الصناعات الاستخراجية من قيمة المشاريع الجديدة ٢٦ في المائة في أفريقيا، و٣٦ في المائة في أقل البلدان نمواً. وتتهجر هذه الحصص سريعاً، إذ أصبح قطاع التصنيع والخدمات يشكلان نحو ٩٠ في المائة من قيمة المشاريع المعلنة في كل من أفريقيا وأقل البلدان نمواً في الوقت الحاضر.

أموال الاستثمار الأجنبي المباشر متوفرة لدى شركات المساهمة الخاصة. فقد سجلت المبالغ المستحقة لشركات المساهمة الخاصة مستوى قياسياً بزيادة تفوق التريليون دولار. وبلغت استثماراتها عبر الحدود ١٧١ مليار دولار، وهو ما يشكل تراجعاً بنسبة ١١ في المائة، وبلغت حصتها من قيمة عمليات الاندماج والاحتياز عبر الحدود ٢١ في المائة، وهو ما يشكل تراجعاً بنسبة ١٠ في المائة من ذروتها. وفي ظل توفر الأموال للاستثمارات (الاحتياطي النقدي) وتقهقر الأنشطة خلال السنوات الأخيرة، فإن ثمة إمكانات هائلة لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من شركات المساهمة الخاصة.

إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر الضخمة لدى الشركات عبر الوطنية المملوكة من الدول. تشير تقديرات الأونكتاد إلى وجود ما لا يقل عن ٥٥٠ شركة عبر وطنية مملوكة من الدول - في البلدان المتقدمة والنامية على السواء - تمتلك ما يربو عن ١٥٠٠٠ فرع أجنبي وتزيد قيمة أصولها الأجنبية عن تريليوني دولار. وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه الشركات عبر الوطنية أكثر من ١٦٠ مليار دولار في عام ٢٠١٣. وهي تمثل عند هذا المستوى أكثر من ١١ في المائة من مجموع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، رغم أن عددها يشكل أقل من ١ في المائة من مجموع الشركات عبر الوطنية في العالم.

اتجاهات الاستثمار الإقليمية

ازدياد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى جميع المناطق النامية. شهدت أفريقيا زيادة في التدفقات الوافدة إليها (+٤ في المائة) استمرت بفضل نمو التدفقات من داخل الإقليمية. وهو ما يتسق مع جهود قادة هذه البلدان الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي، رغم الأثر المحدود لمعظم مبادرات التعاون الاقتصادي الإقليمية في أفريقيا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الإقليم. ولا تزال بلدان آسيا النامية الوجهة الأولى للاستثمارات العالمية (+٣ في المائة). وتشكل مواقع المقار الإقليمية للشركات

عبر الوطنية والتعاون الإقليمي الاستباقي في مجال الاستثمار عوامل حفز لزيادة التدفقات داخل الإقليم. أما بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (+6 في المائة) فقد شهدت نمواً مختلفاً للاستثمار الأجنبي المباشر، مع اتجاه إيجابي إجمالاً بفضل زيادة التدفقات إلى أمريكا الوسطى، مقابل انخفاضها بنسبة ٦ في المائة إلى أمريكا الجنوبية. وثمة آفاق واعدة بفضل الفرص الجديدة الناشئة في قطاعي النفط والغاز وتخطيط الشركات عبر الوطنية للاستثمار في قطاع التصنيع.

وكانت النتائج مختلفة في الاقتصادات الضعيفة هيكلياً. فقد زادت الاستثمارات في أقل البلدان نمواً، إذ تشير الاستثمارات الجديدة المعلنة إلى نمو كبير في المشاريع التأسيسية للهياكل الأساسية والطاقة. في حين شهدت البلدان النامية غير الساحلية انخفاضاً إجمالياً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويظل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر تمويل هاماً في هذه الاقتصادات، قياساً بحجمها وأثرها على تكوين رأس المال. وانخفضت التدفقات إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث تحظى السياحة والصناعات الاستخراجية في هذه الدول باهتمام أكبر من المستثمرين الأجانب، في حين تأثر قطاع التصنيع سلباً جراء تآكل الأفضليات التجارية.

وواصلت التدفقات إلى البلدان المتقدمة نموها، لكن لا يزال أمامها شوطاً طويلاً لتقطعه. فرغم انتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى البلدان المتقدمة لتبلغ ٥٦٦ مليار دولار، واستقرار التدفقات الخارجة من هذه البلدان عند مبلغ ٨٥٧ مليار دولار، فإن قيمة أي منهما لم تبلغ منتصف الذروة التي بلغها في عام ٢٠٠٧. فقد سجلت أوروبا، التي تعد أكبر منطقة متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر تقليدياً، أقل من ثلث مستوى التدفقات الوافدة إليها وربع مستوى التدفقات الخارجة منها في عام ٢٠٠٧. وشهدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي انخفاض حصتهما المجمعة من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر من زهاء ٥٠ في المائة قبل الأزمة إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٣.

وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الانتقالية مستويات قياسية، غير أن آفاقها لا تزال مشوبة بالغموض. فقد سجلت هذه التدفقات زيادة بنسبة ٢٨ في المائة لتبلغ ١٠٨ مليارات دولار في عام ٢٠١٣. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الإقليم فقد قفزت بنسبة ٨٤ في المائة لتبلغ رقماً قياسياً هو ٩٩ مليار دولار. ومن الأرجح أن تتأثر آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الانتقالية بالتقلبات الناجمة عن الاضطرابات الإقليمية.

اتجاهات سياسات الاستثمار والقضايا الرئيسية

لا تزال معظم التدابير السياساتية للاستثمار موجهة نحو تشجيع الاستثمار وتحريره. وفي الوقت ذاته ارتفعت نسبة سياسات الاستثمار التنظيمية أو التقييدية منها، لتبلغ ٢٧ في المائة عام ٢٠١٣. فقد سعت بعض البلدان المضيفة لمنع المستثمرين الأجانب القائمين من تصفية استثماراتهم، فيما سعت بلدان أخرى لتشجيع استرداد الاستثمارات الخارجية لشركاتها عبر الوطنية.

وينصب تركيز حوافز الاستثمار بقدر أكبر على أهداف النمو الاقتصادي، وبقدر أقل على التنمية المستدامة. فالحكومات تستخدم هذه الحوافز على نطاق واسع كأداة سياساتية لجذب الاستثمارات، رغم الانتقاد الدائم لهذه الحوافز بوصفها غير فعالة اقتصادياً وتؤدي إلى إساءة تخصيص الأموال العامة. ويمكن التصدي لهذه الشواغل بمواءمة مخططات الحوافز الاستثمارية عن كثب مع أهداف التنمية المستدامة.

وتتسم عملية وضع قواعد الاستثمار الدولية باتجاهات متباينة. فمن جهة هناك اتجاه نحو الانفصال عن النظام، جزئياً بسبب مستجدات التحكيم الدولي في قضايا الاستثمار، ومن جهة أخرى هناك اتجاه تصاعدي تكتيفي على صعيد المفاوضات. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك المفاوضات بشأن "الاتفاقات الإقليمية الكبرى"، التي قد تتمخض حال الانتهاء منها، عن انعكاسات على مستوى نظام اتفاقات الاستثمار الدولية ككل.

وهناك شواغل واسعة النطاق حيال سيورة وأثر نظام اتفاقات الاستثمار الدولية تترافق مع دعوات لإصلاحه. وتتجلى أربعة مسارات في هذا السياق، هي: '١' الإبقاء على الوضع القائم؛ '٢' الانفصال عن النظام؛ '٣' إدخال تعديلات انتقائية؛ '٤' إصلاح النظام ككل. ولا شك أن اعتماد نهج متعدد الأطراف تجاه هذا المسعى من شأنه أن يسهم بفعالية في إنجاحه.

الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل لتعزيز مساهمات القطاع الخاص

في وجه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية يعكف المجتمع الدولي على وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة. وترمي هذه الأهداف، التي تعكف على صياغتها الأمم المتحدة بمشاركة أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة، على بلورة العمل على نطاق عالمي لتحقيق أهداف ملموسة في الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ تتمثل في: الحد من الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز الصحة والتعليم، وتخفيف آثار تغير المناخ، وطائفة من الأهداف الأخرى في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ودور القطاع العام في هذا السياق جوهري ومحوري، بينما مساهمة القطاع الخاص لا غنى عنها. ويمكن أن تتخذ هذه المساهمة شكلين رئيسيين هما الحوكمة الرشيدة في ممارسات العمل والاستثمار في التنمية المستدامة. ولا بد من اتساق السياسات لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة.

وسيكون لأهداف التنمية المستدامة آثار هامة على الموارد في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وتبلغ الاحتياجات العالمية من الاستثمارات ما بين ٥ إلى ٧ تريليونات دولار سنوياً. وتتراوح تقديرات متطلبات الاستثمار في البلدان النامية وحدها بين ٣,٣ إلى ٤,٥ تريليونات دولار سنوياً، وهي موجهة بشكل رئيسي لأغراض الهياكل الأساسية (الطرق والسكك الحديدية والموانئ؛ ومحطات الكهرباء؛ والمياه والإصحاح)، والأمن الغذائي (الزراعة والتنمية الريفية)، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والصحة، والتعليم.

وستقتضي أهداف التنمية المستدامة تغييراً مرحلياً على جميع مستويات الاستثمار العام والخاص في البلدان كافة. وحسب مستويات الاستثمار الحالية في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، تواجه البلدان النامية وحدها فجوة سنوية تبلغ ٢,٥ تريليون دولار. وللأموال العامة في البلدان النامية، وخصوصاً أقل البلدان نمواً والاقتصادات الضعيفة الأخرى، دور مركزي في الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. غير أنها لا تستطيع تلبية جميع المتطلبات من الموارد المتصلة بهذه الأهداف، وبالتالي لا يمكن الاستغناء عن دور استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال.

ولا تزال مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات الموجهة للقطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ضعيفة نسبياً اليوم. فجزء ضئيل فقط من الأصول التي تستثمرها البنوك وصناديق التقاعد وشركات التأمين والمؤسسات والجمعيات الخيرية، فضلاً عن الشركات عبر الوطنية، يذهب إلى القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وتقل نسبة هذه المشاركة أكثر فأكثر في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفقر منها.

والهدف المنشود في أقل البلدان نمواً هو مضاعفة معدل نمو الاستثمار الخاص. فالبلدان النامية كمجموعة يمكن أن يغطي فيها القطاع الخاص جزءاً من احتياجات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة يعادل تقريباً حصته الحالية من الاستثمار في القطاعات المرتبطة بهذه الأهداف. غير أنها في هذه الحالة ستظل تواجه فجوة تمويل سنوية تبلغ ١,٦ تريليون دولار. أما أقل البلدان نمواً، حيث تمس الحاجة إلى الاستثمار وتنحدر القدرات التمويلية، فهي تحتاج إلى ضعف معدل النمو الحالي لاستثمارات القطاع الخاص كي يصبح لهذه الاستثمارات دوراً تمويلياً تكملياً مجدياً إلى جنب استثمارات القطاع العام والمساعدات الإنمائية الخارجية.

وثمة صعوبات سياسية تكتنف زيادة مشاركة المستثمرين من القطاع الخاص في القطاعات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، التي يتسم كثير منها بالحساسية أو يكون له طابع الخدمة العامة. لذا يتعين على مقرري السياسات أن يوقفوا بين تهيئة بيئة مواتية للاستثمار وإزالة حواجز الاستثمار من جهة، وحماية المصالح العامة من خلال التنظيم من جهة أخرى. وعليهم أن يعثروا على الآليات الملائمة لتوفير عوائد جذابة بما يكفي للمستثمرين الأجنب وأن يضمنوا في الوقت ذاته سهولة وصول الجميع إلى هذه الخدمات بتكلفة ميسورة. كما ينبغي أن يكون التشجيع على زيادة الاستثمار الخاص مكتملاً وموازياً للتشجيع على زيادة الاستثمار العام.

ويتناول الإطار الاستراتيجي للاستثمار الخاص بأهداف التنمية المستدامة، الذي اقترحه الأونكتاد، التحديات والخيارات السياسية الرئيسية المتعلقة بما يلي: '١' المبادئ التوجيهية والقيادة العالمية لبلورة العمل في مجال جذب الاستثمارات الخاصة؛ '٢' تعبئة الأموال لاستثمارها في التنمية المستدامة؛ '٣' توجيه الأموال إلى الاستثمارات في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة؛ '٤' تحقيق الحد الأقصى لأثر الاستثمارات الخاصة على التنمية المستدامة، وتقليص مخاطرها أو عراقيلها إلى أدنى حد ممكن.

وتتطلب زيادة الاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة وجود قيادة على المستوى العالمي، كما تتطلب من واضعي السياسات على المستوى الوطني وضع مبادئ توجيهية لمعالجة العضلات السياسية المطروحة في هذا الصدد، وتحديد الأهداف، والاعتراف بالحاجة إلى بذل جهد خاص لصالح أقل البلدان نمواً، وضمان اتساق السياسات على الصعيدين الوطني والعالمي وتحقيق التآزر، وبلورة إطار للحوار والعمل، بما في ذلك عن طريق المحافل المناسبة التي تضم أصحاب مصلحة متعددين، واعتماد نهج شمولي يقدم الدعم إلى البلدان التي يرجح أن تتعرض لإهمال المستثمرين الخاصين.

وتشمل التحديات التي تواجه تعبئة الموارد المالية في أسواق المال مشاكل الانطلاق والتوسع التي تعترض تطبيق حلول مبتكرة للتمويل، وأوجه قصور الأسواق، وانعدام شفافية الأداء في المجالين البيئي والاجتماعي وعلى صعيد إدارة الشركات، والحواجز غير الملائمة للمشاركين في السوق. أما المعوقات الرئيسية التي تعترض توجيه الأموال إلى هذه القطاعات فهي تشمل: حواجز الدخل، وعدم كفاية نسب العائد إلى المخاطرة في الاستثمارات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، ونقص المعلومات والتجميع الفعال للمشاريع والترويج لها، وافتقار المستثمر إلى الخبرة. وتشمل التحديات الرئيسية التي تعترض تعزيز الأثر الإيجابي للاستثمار الخاص في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة: ضعف القدرة الاستيعابية في بعض البلدان النامية، ومخاطر الآثار الاجتماعية والبيئية، والحاجة إلى التزام أصحاب المصلحة ورصد الآثار على نحو فعال.

وتنطوي خطة عمل الأونكتاد للاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة على مجموعة من الخيارات السياسية للتصدي للتحديات المتعلقة بتعبئة الأموال وتوجيهها وأثرها. ومن شأن هذه المجموعة المركزة من الإجراءات أن تساعد على إعطاء زخم كبير لاستثمار القطاع الخاص في التنمية المستدامة:

- جيل جديد من استراتيجيات ومؤسسات تشجيع الاستثمار. إنشاء وكالات لتنمية الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وتسويق المشاريع التي تستوفي شروط التمويل في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة والسعي الحثيث إلى تيسير هذه المشاريع. ويقضي ذلك خبرة تخصصية وينبغي أن يحظى بدعم مساعدة فنية. ويمكن كذلك إنشاء "سامسة" لمشاريع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي لتقاسم التكاليف وتحقيق وفورات الحجم. كما ينبغي إعادة توجيه النظام الدولي لسياسات الاستثمار نحو تشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة على نحو استباقي.
- حوافز استثمارية موجهة نحو أهداف التنمية المستدامة. يتعين إعادة هيكلة مخططات الحوافز الاستثمارية لتيسير مشاريع التنمية المستدامة. وهو ما يستدعي التحول من مبادرات "مكانية" محضنة تهدف إلى زيادة تنافسية موقع الاستثمار وتحقيق أهدافاً آنية، إلى مبادرات "قائمة على أهداف التنمية المستدامة" تهدف إلى تعزيز الاستثمار في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وتشترط مساهمتها في هذه التنمية.
- عقد موثيق إقليمية للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. يمكن إطلاق مبادرات إقليمية وبين بلدان الجنوب لتعزيز الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وخصوصاً لتنمية الهياكل الأساسية عبر الحدود وتجمعات الشركات الإقليمية التي تعمل في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة (المناطق الخضراء مثلاً). ويمكن أن يتضمن ذلك آليات مشتركة لتعزيز الاستثمار، وبرامج مشتركة لبناء القدرة الاستيعابية ونماذج مشتركة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- أشكال جديدة من شركات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. يمكن إقامة شراكات بين وكالات الاستثمار الخارجي في بلدان المنشأ ووكالات ترويج الاستثمار في البلدان المضيفة لأغراض تسويق فرص الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة في البلدان المضيفة، وتوفير الحوافز الاستثمارية وخدمات التيسير للمشاريع المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، ورصد وتقييم الآثار بصورة مشتركة. وهناك وسائل ملموسة من شأنها دعم تطوير الأعمال الاستثمارية المشتركة في أهداف التنمية المستدامة، وهي تشمل تقديم خدمات إلكترونية تتضمن مشاريع تستوفي شروط تمويلها، وإتاحة فرص لبرامج إنشاء الروابط التجارية في البلدان النامية. كما أن إنشاء اتحاد متعدد الوكالات لتقديم المساعدة الفنية من شأنه أن يساعد أقل البلدان نمواً.

• إتاحة آليات تمويل مبتكرة وإعادة توجيه الأسواق المالية. إن الأدوات المالية المبتكرة لجمع الأموال اللازمة للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة حديرة بالدعم لتحقيق الحجم المطلوب. وتشمل الخيارات في هذا الصدد الأدوات المالية المبتكرة القابلة للتداول والصناديق المخصصة لأهداف التنمية المستدامة، وآليات التمويل التأسيسي، والقنوات السوقية الجديدة للمشاريع المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وتتقضي إعادة توجيه الأسواق المالية أيضاً عملية إبلاغ متكاملة. وهي أداة أساسية لتمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التخصيص المسؤول لرؤوس الأموال، وتكمن في صلب البورصات المستدامة.

• تغيير العقلية السائدة في أوساط الأعمال على الصعيد العالمي، وتطوير خبرات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. ويستدعي ذلك تطوير مناهج دراسية لمعاهد الأعمال تنشئ وعياً بفرص الاستثمار في البلدان الفقيرة وتُكسب الطلاب المهارات اللازمة للنجاح في بيئات الأعمال السائدة في البلدان النامية. ويمكن توسيع نطاق هذه الجهود لإدماج الوحدات المعنية في مناهج التدريب الحالية وإعداد برامج تأهيل للأطراف الفاعلة في الأسواق المالية.

والهدف من وضع خطة عمل الاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة هو أن تكون نقطة مرجعية لمقرري السياسات على الصعيدين الوطني والدولي في مناقشاتهم بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد صُممت لتكون "وثيقة حية" ولها نسخة منشورة على شبكة الإنترنت بهدف إثارة حوار تفاعلي مفتوح يدعو المجتمع الدولي لتبادل الآراء والمقترحات والتجارب. وهي بذلك تشكل أساساً لتعزيز تعاون أصحاب المصلحة. ويهدف الأونكتاد إلى إتاحة منصة لمثل هذا التعاون من خلال منتدى الاستثمار العالمي الذي يعقده مرة كل سنتين، وكذلك عبر الشبكة من خلال منبر سياسات الاستثمار.

عرض عام

اتجاهات الاستثمار العالمية

عودة التفاؤل الحذر بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

في عام ٢٠١٣، استعادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاهها التصاعدي. وارتفعت التدفقات العالمية بنسبة ٩ في المائة لتبلغ ١,٤٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٣. وازدادت هذه التدفقات في المجموعات الاقتصادية الرئيسية كافة - المتقدمة منها والنامية والانتقالية. وارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة ٩ في المائة ليبلغ ٢٥,٥ تريليون دولار.

ويتوقع الأونكتاد أن تزداد التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر لتبلغ ١,٦ تريليون دولار في عام ٢٠١٤، ١,٧٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٥، و١,٨٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٦. وسيكون الدافع الرئيسي لهذه الزيادة الاستثمارات التي ستشهدها البلدان المتقدمة مع استقرار انتعاشها الاقتصادي وتوسع نطاقه. وقد يظل التأثير السلبي لهشاشة الوضع الاقتصادي في بعض الأسواق الناشئة والمخاطر المرتبطة بحالة عدم اليقين على صعيد السياسة العامة والتراعات الإقليمية ليحد من الزيادة المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر.

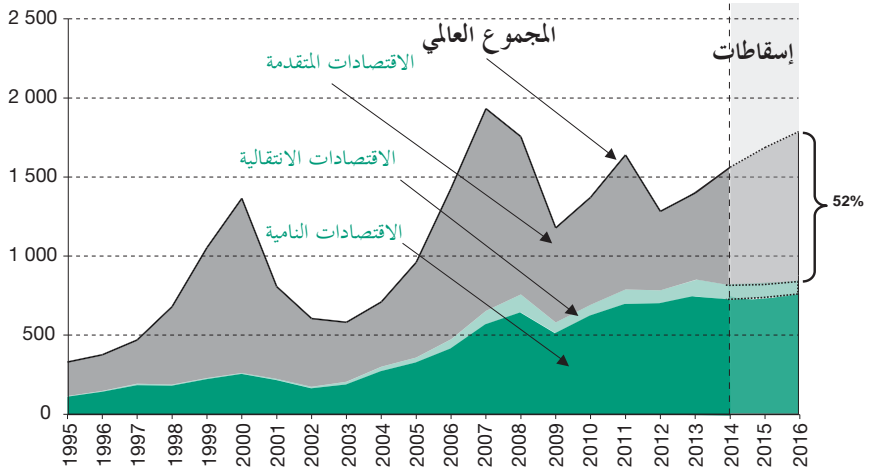
وقد يتمخض النمو المتوقع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة إلى عودة التوزيع الإقليمي لهذه التدفقات إلى "النمط التقليدي" المتمثل في ارتفاع حصة البلدان المتقدمة من التدفقات العالمية الوافدة (الشكل ١). غير أن مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية سيظل مرتفعاً في السنوات القادمة.

الاقتصادات النامية تحافظ على صدارتها

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية ارتفاعاً جديداً لتبلغ ٧٧٨ مليار دولار (الجدول ١)، وتشكل نسبة ٥٤ في المائة من مجموع التدفقات العالمية الوافدة، رغم أن معدل نموها تباطأ إلى ٧ في المائة، مقارنةً بمتوسطه البالغ ١٧ في المائة خلال السنوات العشر الماضية. ولا تزال بلدان آسيا النامية المنطقة التي تتلقى القدر الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تفوق

التدفقات الوافدة إليها بكثير تلك التي يحصل عليها الاتحاد الأوروبي الذي يشكل تقليدياً المنطقة التي تحظى بأعلى حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مناطق أخرى نامية ارتفاعاً أيضاً، كأفريقيا (زيادة بنسبة ٤ في المائة) وبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (زيادة بنسبة ٦ في المائة، باستثناء المراكز المالية الخارجية).

الشكل ١
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، العالمية وحسب المجموعات الاقتصادية، ١٩٩٥-٢٠١٣
٢٠١٣ وتوقعات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦
(مليارات الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤.

ومع أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة استأنفت انتعاشها بعد انحدارها الحاد في عام ٢٠١٢، فإن حصتها من مجموع التدفقات العالمية لا تزال تقف عند مستوى متدن تاريخياً (٣٩ في المائة) ولا تزال دون الذروة التي بلغت في عام ٢٠٠٧ بنسبة ٥٧ في المائة. وبذلك احتفظت البلدان النامية بصدارتها على البلدان المتقدمة بـ ٢٠٠ مليار دولار للعام الثاني على التوالي.

الجدول ١

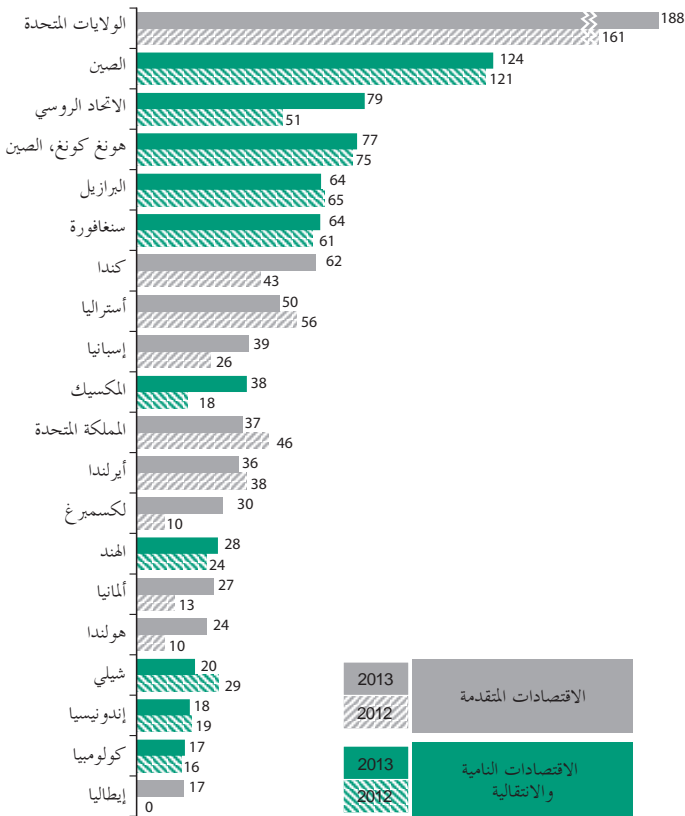
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، ٢٠١١-٢٠١٣
(بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة			تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة			المنطقة
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
١٤١١	١٣٤٧	١٧١٢	١٤٥٢	١٣٣٥	١٧٥٥	العالم
٨٥٧	٨٥٣	١٢١٦	٥٦٦	٥١٧	٨٨٥	الاقتصادات المتقدمة
٢٥٥	٢٣٨	٥٨٥	٢٤٦	٢١٦	٤٩٥	الاتحاد الأوروبي
٣٨١	٤٢٢	٤٣٩	٢٥٥	٢٥٤	٢٦٣	أمريكا الشمالية
٤٥٤	٤٤٥	٤٢٣	٧٧٨	٧٢٩	٧٢٥	الاقتصادات النامية
١٢	١٢	٧	٥٧	٥٥	٤٨	أفريقيا
٣٢٦	٣٥٢	٣٥٤	٤٢٦	٤١٥	٤٣١	آسيا
٢٩٣	٢٧٤	٢٧٥	٣٤٧	٣٣٤	٣٣٣	شرق وجنوب شرق آسيا
٢	٩	١٣	٣٦	٣٢	٤٤	جنوب آسيا
٣١	١٩	٢٢	٤٤	٤٨	٥٣	غرب آسيا
١١٥	١٢٤	١١١	٢٩٢	٢٥٦	٢٤٤	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١	٢	١	٣	٣	٢	أوقيانيا
٩٩	٥٤	٧٣	١٥٨	٨٤	٩٥	الاقتصادات الانتقالية
٩	١٥	١٢	٥٧	٥٨	٥٨	الاقتصادات الهشة والصغيرة والضعيفة بنسبياً ^(١)
٥	٤	٤	٢٨	٢٤	٢٢	أقل البلدان نمواً
٤	٣	٦	٣٥	٣٤	٣٦	البلدان النامية غير الساحلية
١	٢	٢	٦	٧	٦	الدول الجزرية الصغيرة النامية
تذكير: النصيب في الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة المئوية						
٦٥,٨	٦٣,٣	٧١,٥	٣٩,٥	٣٨,٨	٥١,٨	الاقتصادات المتقدمة
١٧,٨	١٧,٧	٣٤,٢	١٧,٥	١٦,٢	٢٨,٨	الاتحاد الأوروبي
٢٧,٥	٣١,٤	٢٥,٦	١٧,٢	١٥,٣	١٥,٥	أمريكا الشمالية
٣٢,٢	٣٢,٧	٢٤,٧	٥٣,٦	٥٤,٨	٤٢,٦	الاقتصادات النامية
٥,٩	٥,٩	٥,٤	٣,٩	٤,١	٢,٨	أفريقيا
٢٣,١	٢٢,٤	١٧,٨	٢٩,٤	٣١,٢	٢٥,٣	آسيا
٢٥,٧	٢٥,٣	١٥,٨	٢٣,٩	٢٥,١	١٩,٦	شرق وجنوب شرق آسيا
٥,٢	٥,٧	٥,٨	٢,٤	٢,٤	٢,٦	جنوب آسيا
٢,٢	١,٤	١,٣	٣,٥	٣,٦	٣,١	غرب آسيا
٨,١	٩,٢	٦,٥	٢٥,١	١٩,٢	١٤,٣	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٥,١	٥,١	٥,١	٥,٢	٥,٢	٥,١	أوقيانيا
٧,٥	٤,٥	٤,٣	٧,٤	٦,٣	٥,٦	الاقتصادات الانتقالية
٥,٧	٥,٧	٥,٧	٣,٩	٤,٤	٣,٤	الاقتصادات الهشة والصغيرة والضعيفة بنسبياً
٥,٣	٥,٣	٥,٣	١,٩	١,٨	١,٣	أقل البلدان نمواً
٥,٣	٥,٢	٥,٤	٢,٥	٢,٥	٢,١	البلدان النامية غير الساحلية
٥,١	٥,٢	٥,١	٥,٤	٥,٥	٥,٤	الدول الجزرية الصغيرة النامية

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤.

وتشكل البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية في الوقت الحاضر أيضاً نصف البلدان العشرين الأعلى نصيباً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (الشكل ٢). وانتقلت المكسيك إلى المرتبة العاشرة، فيما سجلت الصين أعلى مستوى لها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة وحافظت على موقعها كثاني أكبر متلقٍ لهذه التدفقات في العالم.

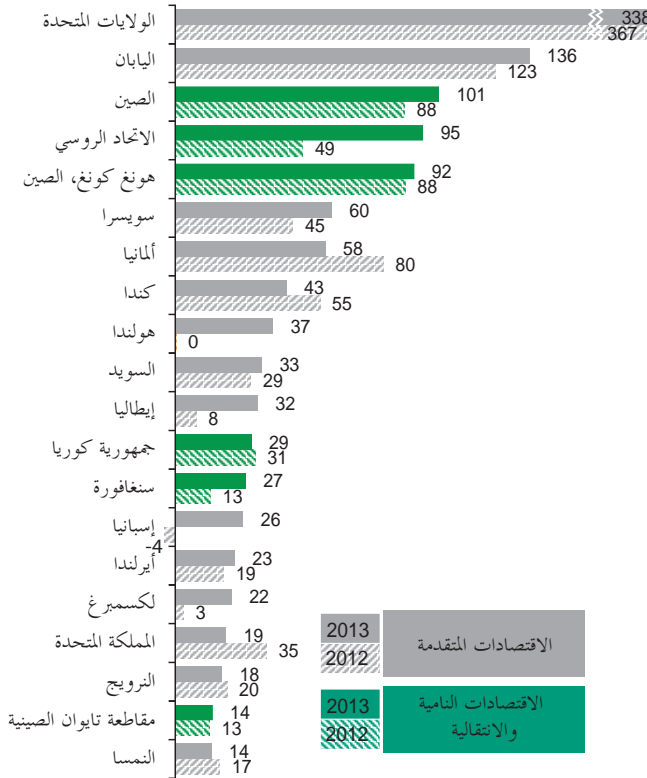
الشكل ٢
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة: أهم ٢٠ اقتصاداً مستضيفاً، ٢٠١٢ و ٢٠١٣
(مليارات الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤.

وبلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية ٤٥٤ مليار دولار - وهو رقم قياسي آخر. فهي تستأثر مع الاقتصادات الانتقالية بنسبة ٣٩ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة، مقارنةً بنسبتها التي لم تتعد ١٢ في المائة في مستهل الألفية الثانية. وصُنفت ستة اقتصادات نامية وانتقالية بين أكبر ٢٠ مستثمراً في العالم عام ٢٠١٣ (الشكل ٣). ويزداد إقبال الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية على احتياز الفروع للشركات عبر الوطنية للبلدان المتقدمة في البلدان النامية.

الشكل ٣ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة: أهم ٢٠ اقتصاداً من اقتصادات المنشأ، ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (بمليارات الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤.

التجمعات الإقليمية الكبرى تصوغ شكل الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً

ازدادت حصة بلدان منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ في التدفقات العالمية الوافدة من ٣٧ في المائة قبل الأزمة إلى ٥٤ في المائة في عام ٢٠١٣ (الشكل ٤). ومع أن حصة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة تشكل نسبة أقل، فقد بلغت في عام ٢٠١٣ ضعف ما كانت عليه قبل الأزمة، شأنها شأن التدفقات الوافدة إلى بلدان بريكس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا).

الشكل ٤

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الوافدة إلى مجموعة مختارة من التجمعات الإقليمية والأقليمية، متوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ وعام ٢٠١٣

التجمعات الإقليمية/الأقليمية	٢٠١٣		متوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧		نسية التغير في الحصة (بالنقاط المئوية)
	النسبة عالمياً	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (مليارات الدولارات)	النسبة عالمياً	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (مليارات الدولارات)	
مجموعة العشرين	54%	791	59%	878	-5
منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ	54%	789	37%	560	17
شراكة المحيط الهادئ	32%	458	24%	363	8
الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي	30%	434	56%	838	-26
الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة	24%	343	13%	195	11
مجموعة بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا)	21%	304	11%	157	10
اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية	20%	288	19%	279	1
رابطة أمم جنوب شرق آسيا	9%	125	4%	65	5
السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي	6%	85	2%	31	4

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤.

وتختلف اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في سياق مبادرات التجمعات الإقليمية الثلاث الكبرى التي يُتفاوض بشأنها حالياً، وهي: الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي، وشراكة المحيط الهادئ، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة. وقد تقلص نصيب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي - اللذين يتفاوضان بشأن تشكيل الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي - في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوافدة بنحو النصف، من ٥٦ في المائة قبل أزمة عام ٢٠٠٨ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٣. وعلى صعيد شراكة المحيط الهادئ، عوض انخفاض حصة الولايات المتحدة بتوسع الاقتصادات الناشئة في التجمع المذكور، مما أدى إلى ازدياد الحصة الإجمالية من ٢٤ في المائة قبل عام ٢٠٠٨ إلى ٣٢ في المائة في عام ٢٠١٣. أما الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، التي يجري

التفاوض بشأنها بين الدول العشرة الأعضاء في آسيان وشركائها الستة في اتفاق التجارة الحرة، فقد بلغ نصيبها أكثر من ٢٠ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوافدة في السنوات الأخيرة، أي ما يقارب ضعف مستواه قبل الأزمة.

تقلص اعتماد أفقر البلدان النامية على الموارد الطبيعية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر

مع أن عدداً كبيراً من البلدان النامية الفقيرة كان يعتمد بشدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية فيما مضى، فإن مشهد حراك الاستثمارات الجديدة قد تغير خلال السنوات العشر الماضية. فنصيب هذه الصناعات في القيمة التراكمية لما يعلن عنه من مشاريع جديدة عبر الحدود لا يزال كبيراً في أفريقيا (٢٦ في المائة) وأقل البلدان نمواً (٣٦ في المائة). غير أنه بالنظر إلى عدد المشاريع، فإن نصيب الصناعات الاستخراجية تراجع بنسبة ٨ في المائة في أفريقيا و٩ في المائة في أقل البلدان نمواً، لما يتسم به هذا القطاع من طلب شديد على رأس المال. ولا يزال هذا التراجع مستمراً بوتيرة متسارعة، إذ تُظهر بيانات الاستثمارات الجديدة المعلن عنها في عام ٢٠١٣ أن قطاعي التصنيع والخدمات يمثلان نحو ٩٠ في المائة من مجموع قيمة المشاريع في كل من أفريقيا وأقل البلدان نمواً.

الغاز الطفلي يؤثر على أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة وغيرها

أصبحت انعكاسات ثورة الغاز الطفلي تُشهد بوضوح في أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر. ففي قطاعي النفط والغاز في الولايات المتحدة، يشهد دور رأس المال الأجنبي نمواً متزايداً كلما تكتل سوق الغاز الطفلي واشتدت حاجة الأطراف المحلية الأصغر في هذا السوق إلى تقاسم تكاليف التنمية والإنتاج. وقد استأثرت عمليات الاندماج والاحتياز عبر الحدودية في قطاع الغاز الطفلي بأكثر من ٨٠ في المائة من هذه الصفقات في قطاعي الغاز والنفط في عام ٢٠١٣. وأصبحت شركات الولايات المتحدة التي تمتلك الخبرة الضرورية في استكشاف آبار الغاز الطفلي وتطويرها أهدافاً للاحتياز أو شريكة لشركات الطاقة في بلدان أخرى ثرية بموارد الغاز الطفلي.

وبمناى عن قطاع النفط والغاز، فإن الغاز الطبيعي الزهيد التكلفة بات يستقطب استثمارات جديدة أيضاً لقطاعات التصنيع في الولايات المتحدة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع غير مطروقة، وبخاصة في المواد والمنتجات الكيماوية. وقد سجلت حصة الولايات المتحدة في الاستثمارات العالمية المعلنة في مشاريع جديدة في هذه القطاعات من ٦ في المائة عام ٢٠١١ إلى ١٦ في المائة عام ٢٠١٢، ومنها إلى ٢٥ في المائة عام ٢٠١٣، وهو ما يفوق بكثير متوسط حصة الولايات المتحدة

في جميع القطاعات (٧ في المائة). ويتوقع كذلك إعادة بعض الشركات عبر الوطنية التصنيعية التابعة للولايات المتحدة إلى أرض الوطن.

وفي حين تنحسر ميزة التكلفة التي يحظى بها مصنعو المواد البتروكيماوية في البلدان الأخرى الثرية بالنفط والغاز، فإن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت ملحوظة أيضاً خارج الولايات المتحدة، ولا سيما في غرب آسيا. فقد عادت الشركات عبر الوطنية، مثل شيفرون فيليبس (Chevron Philips) ودو للكيماويات (Dow Chemical) واكسون موبل للكيماويات (ExxonMobil Chemical)، لتتركز على الولايات المتحدة. وحتى شركات البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي، كشركة نوكفا للمواد الكيماوية (الإمارات العربية المتحدة) وسابك (المملكة العربية السعودية) باتت تستثمر في الولايات المتحدة.

استثمارات أجنبية مباشرة في قطاع الصيدلة يحفزها انتهاء مدة الحماية المشمولة ببراءة الاختراع وفرص السوق الناشئة

أصبحت الشركات عبر الوطنية في قطاع المستحضرات الصيدلانية في السنوات الأخيرة تتجه نحو تصفية استثماراتها في القطاعات غير الأساسية وتتعاقد مع جهات خارجية لأنشطة البحث والتطوير، في حين تنخرط في أنشطة اندماج و احتياز لتأمين دفع إيرادات جديدة وقواعد إنتاج قليلة التكلفة. ويسعى كبار اللاعبين في هذا القطاع للحصول على عقاقير عالية النوعية وقليلة التكلفة من خلال احتياز الشركات المنتجة في البلدان النامية استجابة لنمو الطلب. كما سعوا لاستهداف شركات الأبحاث الناجحة والناشئة في هذه البلدان. وارتفعت حصة صفقات الاندماج والاحتياز عبر الحدود في هذا القطاع في الاقتصادات النامية والانتقالية من أقل من ٤ في المائة قبل عام ٢٠٠٦ إلى ١٠ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢، لتقفز إلى أكثر من ١٨ في المائة عام ٢٠١٣.

وما يسر عقد هذه الصفقات هو وفرة احتياطات ضخمة من أرباح كبرى الشركات عبر الوطنية في قطاع الصيدلة، وهو ما يعد مؤشراً أيضاً على المزيد من الأنشطة في هذا المجال. فخلال الربع الأول فقط من عام ٢٠١٤، تجاوزت قيمة صفقات الاندماج والاحتياز عبر الحدودية (٢٣ مليار دولار في ٥٥ صفقة) قيمة جميع الصفقات التي سُجلت في عام ٢٠١٣.

توفر أموال الاستثمار الأجنبي المباشر لدى شركات المساهمة الخاصة

في عام ٢٠١٣، سجلت الأموال المستحقة لدى شركات المساهمة الخاصة زيادة إضافية لتحطم رقماً قياسياً جديداً قدره ١,٠٧ تريليون دولار، أي بزيادة نسبتها ١٤ في المائة قياساً بالسنة الماضية. غير أن استثماراتها عبر الحدود - في شكل عمليات اندماج واحتياز أساساً - لم تتجاوز ١٧١ مليار دولار (مبلغ صاف قدره ٨٣ مليار دولار)، أي بانخفاض نسبته ١١ في المائة. وبلغت المساهمات الخاصة ٢١ في المائة من مجموع عمليات الاندماج والاحتياز عبر الحدود في عام ٢٠١٣، أي بانخفاض قدره ١٠ نقاط مئوية مقارنة بالذروة التي بلغت في عام ٢٠٠٧. ومع ازدياد الأموال المستحقة المتوفرة للاستثمار (الاحتياطيات النقدية) وتراجع أنشطتها نسبياً في الأعوام القليلة الماضية، فإن ثمة فرصاً هائلة لازدياد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شركات المساهمة الخاصة.

ولا تزال معظم عمليات الاحتياز الخاصة متركزة في أوروبا والولايات المتحدة، لكنها تشهد تزايداً في آسيا. وبدأت شركات المساهمة الخاصة، رغم صغر حجمها، تنشأ في البلدان النامية وتشارك في صفقات لا تقتصر على البلدان النامية فحسب بل تتعداها إلى الأسواق الأنضج أيضاً.

الاستثمار الأجنبي المباشر من صناديق الثروة السيادية لا يزال ضعيفاً، رغم الاستثمارات الهائلة للشركات عبر الوطنية المملوكة للدول

استمرت صناديق الثروة السيادية في التوسع على صعيد الأصول والرقعة الجغرافية والصناعات المستهدفة. فالأصول التي تديرها تقارب ٦,٤ تريليونات دولار مستثمرة في جميع أنحاء العالم، بما فيها أفريقيا جنوب الصحراء. وقد أنشأت البلدان المنتجة للنفط في أفريقيا جنوب الصحراء صناديق سيادية هي أيضاً في الآونة الأخيرة لإدارة عوائد النفط. ولا تزال استثمارات تلك الصناديق قليلة مقارنة بحجم أصولها، حيث تمثل أقل من ٢ في المائة من الأصول المدارة، وتقتصر على عدد قليل من صناديق الثروة السيادية الرئيسية. وفي عام ٢٠١٣، بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الصناديق ٦,٧ مليارات دولار، وبلغ رصيدها التراكمي ١٣٠ مليار دولار.

وعدد الشركات عبر الوطنية المملوكة من الدول قليل نسبياً، لكن عدد فروعها الأجنبية ونطاق أصولها الأجنبية لا يستهان بهما. فتقديرات الأونكتاد تشير إلى وجود ما لا يقل عن ٥٥٠ شركة عبر وطنية مملوكة من الدول - في البلدان المتقدمة والنامية على السواء - ولها زهاء ١٥.٠٠٠ فرع أجنبي وتزيد قيمة أصولها الأجنبية عن تريليوني دولار، وبعضها يعد من أكبر الشركات عبر الوطنية في العالم. وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه الشركات أكثر من ١٦٠ مليار دولار في عام ٢٠١٣. وهو

ما يشكل زيادة طفيفة بعد أربع سنوات من التدهور. وهي تمثل عند هذا المستوى أكثر من ١١ في المائة من مجموع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، رغم أن عددها يشكل أقل من ١ في المائة من مجموع الشركات عبر الوطنية في العالم.

الإنتاج الدولي يواصل نموه المطرد

استمر الإنتاج الدولي في الازدياد عام ٢٠١٣، إذ سجل زيادة نسبتها ٩ في المائة في المبيعات، و ٨ في المائة في الأصول، و ٦ في المائة في القيمة المضافة، و ٥ في المائة في العمالة، و ٣ في المائة في الصادرات (الجدول ٢). ووسعت الشركات عبر الوطنية من الاقتصادات النامية والانتقالية عملياتها في الخارج بوتيرة أسرع من نظيراتها من البلدان المتقدمة، ولكن معدل نموها ظل مماثلاً لمعدل نمو عملياتها المحلية، فحافظت بذلك إجمالاً على مؤشر تدويل ثابت.

الجدول ٢

مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي، ٢٠١٣ وسنوات أخرى مختارة

القيمة بالأسعار الحالية				
٢٠٠٥-٢٠٠٧ (متوسط ما قبل الأزمة)				
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠٠٧-٢٠٠٥	١٩٩٠
١٤٥٢	١٣٣٠	١٧٠٠	١٤٩٣	٢٠٨
١٤١١	١٣٤٧	١٧١٢	١٥٣٢	٢٤١
٢٥٤٦٤	٢٣٣٠٤	٢١١١٧	١٤٧٩٠	٢٠٧٨
٢٦٣١٣	٢٣٩١٦	٢١٩١٣	١٥٨٨٤	٢٠٨٨
١٧٤٨	١٥٨١	١٦٠٣	١٠٧٢	٧٩
٦,٨	٧,٦	٦,٩	٧,٣	٣,٨
١٦٢٢	١٥٠٩	١٥٥٠	١١٣٥	١٢٦
٦,٣	٧,١	٦,٥	٧,٢	٦,٠
٣٤٩	٣٣٢	٥٥٦	٧٨٠	١١١
٣٤٥٠٨	٣١٥٣٢	٢٨٥١٦	٢١٤٦٩	٤٧٢٣
٧٤٩٢	٧٠٨٩	٦٢٦٢	٤٨٧٨	٨٨١
٩٦٦٢٥	٨٩٥٦٨	٨٣٧٥٤	٤٢١٧٩	٣٨٩٣
٧٧٢١	٧٥٣٢	٧٤٦٣	٥٠١٢	١٤٩٨
٧٠٧٢٦	٦٧١٥٥	٦٣٤١٦	٥٣٣٠٦	٢٠٦٢٥
تذكير:				
٧٤٢٨٤	٧٢٨٠٧	٧١٣١٤	٥١٢٨٨	٢٢٣٢٧
١٧٦٧٣	١٧١٧١	١٦٤٩٨	١١٨٠١	٥٠٧٢
٢٥٩	٢٥٣	٢٥٠	١٦١	٢٩
٢٣١٦٠	٢٢٥٩٣	٢٢٣٨٦	١٥٠٣٤	٤١٠٧

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤.

وظلت السيولة المتاحة لدى أكبر ٥٠٠٠ شركة عبر وطنية مرتفعة في عام ٢٠١٣ إذ بلغت أكثر من ١١ في المائة من مجموع أصولها. وقُدّرت السيولة المتاحة لدى الشركات عبر الوطنية من البلدان المتقدمة بـ ٣,٥ تريليونات دولار، في حين بلغت تريليون دولار لدى الشركات عبر الوطنية من الاقتصادات النامية والانتقالية. وظلت نسبة السيولة إلى الأصول لدى الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية مستقرة نسبياً على مدى السنوات الخمس الماضية عند نسبة ١٢ في المائة تقريباً. وبالمقابل فإن نسبة السيولة إلى الأصول لدى الشركات عبر الوطنية من البلدان المتقدمة ازدادت خلال الأعوام الأخيرة من معدل ٩ في المائة قبل الأزمة المالية إلى أكثر من ١١ في المائة في عام ٢٠١٣. وتعني هذه الزيادة أنه في نهاية عام ٢٠١٣ كان لدى الشركات عبر الوطنية من البلدان المتقدمة سيولة تزيد بمبلغ ٦٧٠ مليار دولار عما كان لديها من قبل، ما يشكل عائقاً كبيراً أمام الاستثمار.

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الإقليمية

ازدياد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا، مدعوماً بنمو التدفقات من داخل أفريقيا

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى أفريقيا زيادة نسبتها ٤ في المائة لتبلغ ٥٧ مليار دولار، تحركها استثمارات دولية وإقليمية تستهدف الفرص السوقية والهياكل الأساسية. واجتذبت التوقعات التي تشير إلى النمو المطرد للطبقات الوسطى الناشئة استثمارات أجنبية مباشرة في القطاعات الموجهة نحو المستهلك، منها الأغذية وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والخدمات المالية والبيع بالتجزئة.

وقد سُجلت الزيادة الإجمالية في الأقاليم الشرقية والجنوبية في أفريقيا، في حين شهدت المناطق الأخرى تراجعاً في الاستثمارات. ففي أفريقيا الجنوبية تضاعفت التدفقات تقريباً لتبلغ ١٣ مليار دولار، يرجع الجزء الأكبر منها للتدفقات التي سجلت رقماً قياسياً في جنوب أفريقيا وموزامبيق. وكانت الهياكل الأساسية عامل الجذب الرئيسي في البلدين، بالإضافة إلى قطاع الغاز الذي كان له دور هام أيضاً في موزامبيق. أما في شرق أفريقيا، فقد ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٥ في المائة ليبلغ ٦,٢ مليار دولار نتيجة ازدياد التدفقات إلى كل من إثيوبيا وكينيا. وأصبحت كينيا مركز أعمال أثير ليس في مجال التنقيب عن الغاز والنفط فحسب، وإنما في مجالي التصنيع والنقل أيضاً. وقد تستقطب الاستراتيجية الصناعية الإثيوبية رؤوس أموال آسيوية لتطوير قطاع التصنيع لديها. وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال أفريقيا بنسبة ٧ في المائة لتبلغ ١٥ مليار دولار. في حين شهدت كل من وسط وغرب

أفريقيا تراجعاً في التدفقات الوافدة إليهما لتبلغ ٨ مليارات و ١٤ مليار دولار لكل منهما، على التوالي. وهو ما يرجع جزئياً إلى الاضطرابات السياسية والأمنية في كل منهما.

وتشهد الاستثمارات من داخل أفريقيا زيادة هي الأخرى، بريادة الشركات عبر الوطنية من جنوب أفريقيا وكينيا ونيجيريا. ففي الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣، سجلت حصة المشاريع الاستثمارية الجديدة عبر الحدودية الناشئة من داخل أفريقيا زيادة لتبلغ ١٨ في المائة، بعد أن كانت نسبتها أقل من ١٠ في المائة خلال الفترة السابقة. ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر من داخل الإقليم مصدراً هاماً لرأس المال الأجنبي بالنسبة للعديد من البلدان الأصغر التي عادة تكون غير ساحلية أو غير مصدرة للنفط في أفريقيا.

وتتسق زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أفريقيا مع جهود القادة الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المجموعات الإقليمية لا يشكل سوى حصة صغيرة من التدفقات داخل أفريقيا بالنسبة لمعظم التجمعات دون الإقليمية. ولا يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المجموعة حصة كبيرة من الاستثمارات داخل أفريقيا إلا في سياق مبادرتي تعاون اقتصادي إقليمي هما جماعة شرق أفريقيا (قراة النصف) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (أكثر من ٩٠ في المائة). وهو ما يرجع بشكل كبير إلى الاستثمارات في البلدان المجاورة للاقتصاديين المهيمنين المستثمرين في الخارج ضمن هاتين المبادرتين، وهما جنوب أفريقيا وكينيا. وبذلك فإن مبادرات التعاون الاقتصادي الإقليمي أثبتت حتى الآن أنها أقل فعالية في تشجيع الاستثمارات من داخل الإقليم مما يمكن أن تحققه مبادرة تعاون اقتصادي على نطاق أفريقيا ككل.

وتتركز المشاريع الاستثمارية داخل أفريقيا في قطاعي التصنيع والخدمات. ولا تتجاوز حصة الصناعات الاستخراجية من قيمة المشاريع الجديدة المعلن عنها من داخل الإقليم نسبة ٣ في المائة، مقارنةً بنسبة ٢٤ في المائة للمشاريع الجديدة من خارج الإقليم (خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣). ويمكن أن تسهم الاستثمارات من داخل الإقليم في بناء سلاسل قيمة إقليمية. غير أن المشاركة الأفريقية في سلاسل القيمة العالمية لا تزال إلى حد كبير محدودة بإدماج المواد الخام في مراحل الإنتاج النهائية من صادرات البلدان المتقدمة.

بلدان آسيا النامية لا تزال الوجهة الأولى للاستثمار

لا تزال بلدان آسيا النامية تستأثر بحوالي ٣٠ في المائة من المجموع العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتتصدر قائمة المناطق المتلقية لهذا الاستثمار في العالم، إذ بلغ مجموع التدفقات الوافدة إليها ٤٢٦ مليار دولار في عام ٢٠١٣.

وسجلت التدفقات الوافدة إلى شرق آسيا زيادة بنسبة ٢ في المائة لتبلغ ٢٢١ مليار دولار. ويرجع الأداء المستقر لهذا الإقليم الفرعي إلى ازدياد التدفقات الوافدة إلى الصين وجمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية. فقد بلغ مجموع التدفقات الوافدة إلى الصين ١٢٤ مليار دولار في عام ٢٠١٣، ما يضع الصين مجدداً في المرتبة الثانية من البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. وسجلت التدفقات الخارجة من الصين بدورها نمواً بنسبة ١٥ في المائة، لتبلغ ١٠١ مليار دولار، بفضل عدد من الصفقات الضخمة في البلدان المتقدمة. ومن المتوقع أن تتجاوز التدفقات الخارجة من الصين تلك الوافدة إليها خلال فترة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات. أما هونغ كونغ (الصين) فقد شهدت نمواً طفيفاً في التدفقات الوافدة إليها لتبلغ ٧٧ مليار دولار. وقد سجل اقتصادها نجاحاً باهراً في اجتذاب المقار الإقليمية للشركات عبر الوطنية، التي بلغ عددها في هونغ كونغ نحو ١٤٠٠ مقرأً في عام ٢٠١٣.

وازدادت التدفقات الوافدة إلى جنوب شرق آسيا بنسبة ٧ في المائة لتبلغ ١٢٥ مليار دولار اجتذبت نصفها سنغافورة - وهي اقتصاد آخر يجتذب المقار الفرعية للشركات عبر الوطنية. وبدأت الدول الأعضاء العشرة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وشركاؤها الستة في اتفاق التجارة الحرة (أستراليا وجمهورية كوريا والصين ونيوزيلندا والهند واليابان) مفاوضات لإنشاء الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة. وفي عام ٢٠١٣، بلغ مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى البلدان الستة عشر المتفاوضة في الشراكة ٣٤٣ مليار دولار، أي ٢٤ في المائة من مجموع التدفقات الوافدة في العالم. وخلال الأعوام الخمسة عشر الماضية، أسهمت الجهود الاستباقية للتعاون الإقليمي في مجال الاستثمار في شرق وجنوب شرق آسيا في تحقيق زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية والإقليمية في هذه المنطقة. وتشكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة حالياً أكثر من ٤٠ في المائة من التدفقات الوافدة إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مقارنة بنسبة ١٧ في المائة قبل عام ٢٠٠٠. وتحقق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من داخل الإقليم في قطاعي الهياكل الأساسية والتصنيع فرصاً إثنائية للبلدان المنخفضة الدخل، مثل جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية وجمهورية ميانمار.

أما التدفقات الوافدة إلى جنوب آسيا فقد ازدادت بنسبة ١٠ في المائة لتبلغ ٣٦ مليار دولار في عام ٢٠١٣. وشهدت الهند، وهي البلد المتلقي الأكبر للاستثمارات في هذا الإقليم الفرعي، زيادة بنسبة ١٧ في المائة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتبلغ ٢٨ مليار دولار. غير أن قطاع البيع بالتجزئة

كان استثناء لهذا الاتجاه الإجمالي المتصاعد، إذ لم يشهد أي زيادة رغم افتتاح متجر للبيع بالتجزئة يضم علامات تجارية متعددة في عام ٢٠١٢.

ويجري إنشاء ممرات تربط جنوب آسيا بشرق وجنوب شرق آسيا، منها الممر الاقتصادي بين بنغلادش والصين وميانمار والهند والممر الاقتصادي بين باكستان والصين. وسيساعد ذلك في تعزيز الموصولية بين الأقاليم الفرعية الآسيوية وإتاحة فرص التعاون الاقتصادي الإقليمي. ومن المتوقع أن تسرع هذه المبادرات وتيرة الاستثمار في الهياكل الأساسية وتحسن مناخ الأعمال التجارية إجمالاً في جنوب آسيا.

وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب آسيا في عام ٢٠١٣ بنسبة ٩ في المائة لتبلغ ٤٤ مليار دولار، حيث لم تشهد أي انتعاش للعالم الخامس على التوالي. وتشكل التوترات الإقليمية والاضطرابات السياسية المستمرة حائلاً دون إقبال المستثمرين، رغم وجود اختلافات على هذا الصعيد بين البلدان. ففي المملكة العربية السعودية وقطر لا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تشهد تراجعاً، في حين بدأت هذه التدفقات تنتعش ببطء في البلدان الأخرى، رغم أنها لا تزال دون مستوياتها السابقة، ما عدا في الكويت والعراق حيث سجلت هذه التدفقات مستوى قياسياً في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ على التوالي.

وبالمقابل فقد سجلت التدفقات الخارجة من غرب آسيا قفزة بنسبة ٦٤ في المائة في عام ٢٠١٣، وترجع بشكل رئيسي إلى التدفقات الخارجة من دول مجلس التعاون الخليجي. ويفسر أغلب هذه الزيادة تضاعف حجم التدفقات الخارجة من قطر ٤ مرات وتضاعف التدفقات الخارجة من الكويت بمعدل ٣ مرات تقريباً. وقد تسجل التدفقات الخارجة زيادة إضافية نظراً لارتفاع مستوى احتياطي القطع الأجنبي في دول مجلس التعاون.

تفاوت نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

بلغ مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ٢٩٢ مليار دولار في عام ٢٠١٣. وباستثناء المراكز المالية الخارجية، سجلت هذه التدفقات زيادة بنسبة ٥ في المائة لتبلغ ١٨٢ مليار دولار. وفي حين كانت أمريكا الجنوبية تصدر بشكل كبير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المنطقة، فقد تراجعت التدفقات إلى هذا الإقليم الفرعي في عام ٢٠١٣ بنسبة ٦ في المائة لتبلغ ١٣٣ مليار دولار، بعد ثلاث سنوات متعاقبة من النمو القوي. ومن بين البلدان الملتقبة الرئيسية، شهدت البرازيل تراجعاً طفيفاً بنسبة ٢ في المائة، رغم زيادة التدفقات إلى القطاع الأولي بنسبة ٨٦ في المائة. وتراجعت التدفقات إلى كل من شيلي والأرجنتين بنسبة ٢٩ في المائة و٢٥ في المائة، لتبلغ ٢٠

مليار دولار و ٩ مليارات دولار لكل منهما على التوالي، بسبب تراجع التدفقات إلى قطاع التعدين. وانخفضت كذلك التدفقات إلى بيرو بنسبة ١٧ في المائة لتبلغ ١٠ مليارات دولار. في حين ازدادت التدفقات إلى كولومبيا بنسبة ٨ في المائة لتبلغ ١٧ مليار دولار، بفضل عمليات الاندماج والاحتياز عبر الحدودية في القطاعين الكهربائي والمصرفي بشكل رئيسي.

وازدادت التدفقات إلى أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي (باستثناء المراكز المالية الخارجية) بنسبة ٦٤ في المائة لتبلغ ٤٩ مليار دولار، يرجع جزء كبير منها إلى صفقة احتياز الأسهم المتبقية في شركة Grupo Modelo من جانب شركة البيرة البلجيكية AB InBev، بمبلغ ١٨ مليار دولار، ما أدى إلى زيادة التدفقات الوافدة إلى المكسيك بأكثر من الضعف لتبلغ ٣٨ مليار دولار. وسُجلت زيادة كذلك في بنما (٦١ في المائة) وكوستاريكا (١٤ في المائة) ونيكاراغوا (٥ في المائة).

وانحسرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (باستثناء المراكز المالية الخارجية) بنسبة ٣١ في المائة لتبلغ ٣٣ مليار دولار، بسبب توقف عمليات الاحتياز في الخارج وطفرة تسديد أقساط القروض من الفروع الأجنبية إلى الشركات عبر الوطنية الأمريكية البرازيلية والشيلية.

وفي نظرة استشرافية، يبدو أن ثمة فرصاً جديدة للمستثمرين الأجانب في قطاعي النفط والغاز، خصوصاً الغاز الطبيعي في الأرجنتين والإصلاحات القطاعية في المكسيك، تبشر بآفاق إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر. وفي قطاع التصنيع، تسعى الشركات عبر الوطنية للسيارات إلى تنفيذ خطط استثمارية أيضاً في البرازيل والمكسيك.

وتبدو آفاق النمو لقطاع السيارات واعدة في هذين البلدين، حيث توجد فروق واضحة بينهما في السياسات الحكومية واستجابات الشركات عبر الوطنية. وهو ما يتجلى في مستوى وأشكال مشاركة كل منهما في سلاسل القيمة العالمية. فصادرات السيارات أعلى في المكسيك وتحظى بنسبة مشاركة أعلى في مراحل الإنتاج النهائية وبنسبة أعلى من القيمة المضافة المستوردة. أما المنتجون البرازيليون، الذين تشكل الشركات عبر الوطنية جزءاً كبيراً منهم، فهم يخدمون بشكل رئيسي السوق المحلية. ورغم أن نسبة صادراتهم أقل، فإنها تتضمن حصة أكبر من القيمة المضافة المنتجة محلياً، بما في ذلك من خلال المحتوى والروابط المحلية.

رقم قياسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الانتقالية، ولكن بأفاق غير مضمونة

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الاقتصادات الانتقالية زيادة بنسبة ٢٨ في المائة لتبلغ ١٠٨ مليارات دولار في عام ٢٠١٣. ففي جنوب شرق أوروبا، ازدادت التدفقات من ٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٢ إلى ٣,٧ مليارات دولار في عام ٢٠١٣، بفضل خصخصة ما تبقى من مؤسسات مملوكة من الدولة في قطاع الخدمات. أما في كومنولث الدول المستقلة، فقد ازدادت التدفقات بنسبة ٢٨ في المائة بفضل الزيادة الكبيرة في التدفقات الوافدة إلى الاتحاد الروسي. ومع أن البلدان المتقدمة هي المستثمر الرئيسي، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية شهد ارتفاعاً أيضاً. ويرجح أن تتأثر آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الانتقالية بالتقلبات الناجمة عن الاضطرابات الإقليمية.

وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من المنطقة في عام ٢٠١٣ قفزة بنسبة ٨٤ في المائة، لتسجل مبلغاً قياسيًّا هو ٩٩ مليار دولار. وكما في الأعوام السابقة، استأثر الاتحاد الروسي بأغلب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر. وبلغت قيمة المشتريات عبر الحدودية في شكل صفقات اندماج واحتياز للشركات عبر الوطنية من المنطقة ستة أضعافها، كما ارتفعت قيمة الاستثمارات الجديدة المعلن عنها بنسبة ٨٧ في المائة لتبلغ ١٩ مليار دولار.

وخلال العقد الماضي، أصبحت الاقتصادات الانتقالية المنطقة الأسرع نمواً في العالم على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد والخارج معاً. وشكلت بلدان الاتحاد الأوروبي الشركاء الأهم في هذا النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر، سواء كبلدان مستثمرة أو متلقية. ويحظى الاتحاد الأوروبي بأعلى حصة من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في المنطقة، حيث يستأثر بأكثر من ثلثي مجموعته. أما كومنولث الدول المستقلة فأغلب استثماراته تستهدف الموارد الطبيعية، وقطاعات المستهلك، وقطاعات أخرى مختارة في طور التحرير أو الخصخصة. وفي جنوب شرق أوروبا، كانت الخصخصة أيضاً عاملاً لجذب استثمارات الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مزيج من تكاليف الإنتاج المنخفضة وآفاق الشراكة أو العضوية في الاتحاد الأوروبي. وبالمثل، توجه معظم رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الاقتصادات الانتقالية، وعلى رأسها الاتحاد الروسي، إلى بلدان الاتحاد الأوروبي. ويتطلع المستثمرون إلى الأصول الاستراتيجية في أسواق الاتحاد الأوروبي، بما يشمل أنشطة مراحل الإنتاج النهائية في قطاع الطاقة وأنشطة الإنتاج ذات القيمة المضافة في قطاع التصنيع.

التدفقات الوافدة إلى البلدان المتقدمة تستعيد نموها

استعادت التدفقات الوافدة إلى البلدان المتقدمة نموها في عام ٢٠١٣، بعد الانخفاض الحاد الذي سجلته في عام ٢٠١٢، لتبلغ ٥٦٦ مليار دولار، أي بزيادة نسبتها ٩ في المائة. وبلغت التدفقات الوافدة إلى البلدان المتقدمة ٢٤٦ مليار دولار (زيادة بنسبة ١٤ في المائة)، وهي نسبة لا تزال أدنى من الذروة التي بلغت عام ٢٠٠٧ بنسبة ٣٠ في المائة. ومن بين الاقتصادات الكبرى، شهدت التدفقات الوافدة إلى ألمانيا طفرة حادة، بعد تراجعها بشكل قياسي في عام ٢٠١٢، في حين سجلت انخفاضاً حاداً في كل من فرنسا والمملكة المتحدة. وفي العديد من الحالات، كانت التقلبات الكبيرة في القروض بين الشركات عاملاً مساهماً هاماً في هذا الوضع. وشهدت التدفقات الوافدة إلى إيطاليا وإسبانيا طفرة حادة بدورها، لتصبح إسبانيا أكبر بلد أوروبي متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٣. وانتعشت التدفقات الوافدة إلى أمريكا الشمالية لتبلغ ٢٥٠ مليار دولار، حيث سجلت التدفقات إلى الولايات المتحدة - أكبر متلقٍ للاستثمارات في العالم - زيادة بنسبة ١٧ في المائة لتبلغ ١٨٨ مليار دولار.

وبلغ مجموع التدفقات الخارجة من البلدان المتقدمة ٨٥٧ مليار دولار في عام ٢٠١٣، أي لم يشهد تغيراً يُذكر عن العام الماضي. وقابل انتعاش الاستثمارات في أوروبا وتوسعها المستمر من اليابان تقليص أمريكا الشمالية استثماراتها الخارجية. وازدادت التدفقات الخارجة من أوروبا بنسبة ١٠ في المائة لتبلغ ٣٢٩ مليار دولار، وأصبحت سويسرا أكبر مستثمر مباشر في أوروبا. وخلافاً لهذا الاتجاه الأوروبي السائد، سجل الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج انخفاضاً حاداً في كل من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة. وتراجعت التدفقات الخارجة من أمريكا الشمالية بنسبة ١٠ في المائة، لتبلغ ٣٨١ مليار دولار، وهو ما يرجع جزئياً إلى تحويل الشركات عبر الوطنية من الولايات المتحدة عوائد حققتها في أسواق الأسهم المحلية في أوروبا إلى الولايات المتحدة. أما التدفقات الخارجة من اليابان فسجلت زيادة للعام الثالث على التوالي، لتبلغ ١٣٦ مليار دولار.

وظلت التدفقات الوافدة والخارجة على السواء عند نصف مستوى ذروتها في عام ٢٠٠٧. أما على صعيد حصتها من التدفقات العالمية، فقد استأثرت البلدان المتقدمة بنسبة ٣٩ من مجموع التدفقات الوافدة، و٦١ في المائة من مجموع التدفقات الخارجة، وكلاهما مستوى منخفض تاريخياً.

ورغم الانحسار الذي شهدته حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الأطلسي خلال السنوات القليلة الماضية، لم يزل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة شريكين استثماريين هامين، أكثر مما يستدعيه حجم اقتصادهما أو تجارتهما الثنائية. فبالنسبة للولايات المتحدة، تستأثر بلدان الاتحاد الأوروبي بنسبة ٦٢ في المائة من مجموع التدفقات الوافدة إليها وبنسبة ٥٠ في المائة من مجموع التدفقات الخارجة

منها. أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن الولايات المتحدة تستأثر بثلاث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الاتحاد الأوروبي من بلدان خارج الاتحاد.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تسجل زيادة إلى أقل البلدان نمواً، ولكن انخفاضاً في البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى **أقل البلدان نمواً** زيادة بنسبة ١٤ في المائة، لتبلغ ٢٨ مليار دولار. ومع أن التدفقات الوافدة إلى بعض البلدان الأكبر في مجموعة أقل البلدان نمواً سجلت انخفاضاً أو ركوداً، فإنها سجلت زيادة في بلدان أخرى في المجموعة ذاتها. وتمت تصفية استثمارات تقارب قيمتها ٣ مليارات دولار في أنغولا، تلتها مكاسب استثمارية في إثيوبيا وبنغلاديش والسودان وموزامبيق وميانمار واليمن. وظلت حصة التدفقات الوافدة إلى أقل البلدان نمواً ضئيلة بنسبة ٢ في المائة من مجموع التدفقات الوافدة على الصعيد العالمي.

وسجل عدد المشاريع الاستثمارية الجديدة المعلن عنها في أقل البلدان نمواً رقماً قياسياً، كما بلغت قيمتها أعلى مستوى لها منذ ثلاث سنوات. وساهم قطاع الخدمات بنسبة ٧٠ في المائة من قيمة المشاريع الجديدة المعلن عنها، بفضل مشاريع الطاقة الواسع النطاق. وتشكل مصادر التمويل الخارجي جزءاً أساسياً من تمويل عدد متزايد من مشاريع الهياكل الأساسية في أقل البلدان نمواً. غير أن جزءاً كبيراً من الاستثمارات المعلنه لم تحقق حتى الآن تدفقات وافدة للاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يمكن عزوه لحلول التمويل الهيكلي التي لا تتحسد في استثمار أجنبي مباشر، أو فترات النضوج الطويلة التي تمتد على عدة سنوات، أو تأخر المشاريع فعلياً أو إلغاؤها.

أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى **البلدان النامية غير الساحلية** فقد سجلت في عام ٢٠١٣ انخفاضاً بنسبة ١١ في المائة لتبلغ ٢٩,٧ مليار دولار. وشهدت المجموعة الآسيوية من هذه البلدان الانخفاض الأكبر في التدفقات بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً، بسبب انحسار الاستثمارات في منغوليا بشكل أساسي. ورغم المشهد المختلط لتدفقات الاستثمار إلى هذه المجموعة من البلدان في أفريقيا، فقد شهدت ٨ من البلدان الخمسة عشر النامية غير الساحلية في أفريقيا زيادة في الاستثمارات الوافدة إليها، وعلى رأسها زامبيا التي استقطبت ١,٨ مليار دولار.

ويظل الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً أهم نسبياً في تكوين رأس المال ونموه بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية مما هو بالنسبة للبلدان النامية ككل. فقد بلغ معدل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

في الاقتصادات النامية نسبة إلى تكوين رأس المال الإجمالي الثابت ١١ في المائة خلال العقد الماضي، في حين بلغ معدله الضعف تقريباً في البلدان النامية غير الساحلية، بنسبة ٢١ في المائة.

أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى **الدول الجزرية الصغيرة النامية** فقد انخفضت بنسبة ١٦ في المائة لتبلغ ٥,٧ مليارات دولار في عام ٢٠١٣، منهيّةً بذلك عامين من الانتعاش. ويشكل استخراج المعادن والأنشطة المتعلقة بمراحل الإنتاج النهائية والأنشطة التجارية والمالية والسياحة القطاعات الرئيسية المستهدفة بالاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المجموعة من البلدان. وتستقطب السياحة اهتماماً متزايداً من المستثمرين الأجانب، في حين أثر تآكل الأفضليات التجارية سلباً على قطاعات التصنيع - ومنها قطاعا الملابس والأسمك المجهزة - التي كانت هدفاً لا يُستهان به للاستثمار الأجنبي المباشر.

اتجاهات سياسات الاستثمار والقضايا الرئيسية

مساع حكومية جديدة لمنع تصفية الاستثمارات وتعزيز إعادة توطينها

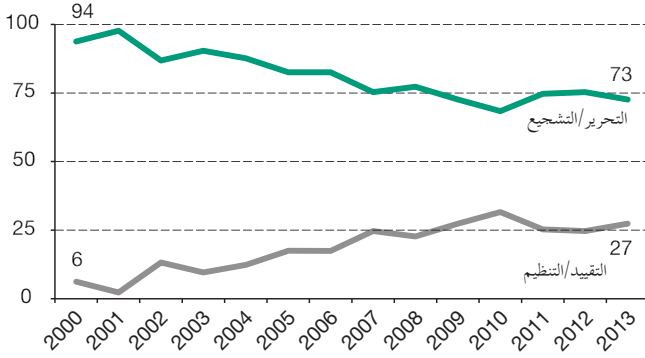
يُظهر رصد الأونكتاد للسياسات العامة في عام ٢٠١٣ أن ٥٩ بلداً واقتصاداً اعتمدت ما مجموعه ٨٧ من التدابير السياساتية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي. وظلت سياسات الاستثمار الوطنية موجهة نحو تشجيع الاستثمار وتحريره. واستمر في الوقت ذاته ارتفاع النسبة الإجمالية لسياسات الاستثمار التنظيمية أو التقييدية، إذ ارتفعت من ٢٥ إلى ٢٧ في المائة (الشكل ٥).

وتضمنت تدابير تحرير الاستثمار عدداً من عمليات الخصخصة في الاقتصادات الانتقالية. وشهدت بلدان من آسيا معظم عمليات التحرير الخاصة بالاستثمارات الأجنبية، وكان جلها في قطاعي الاتصالات والطاقة. أما القيود واللوائح التنظيمية التي وُضعت حديثاً في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، فشملت عدم الموافقة على عدد من مشاريع الاستثمار الأجنبية.

وتتمثل ظاهرة حديثة العهد في المساعي التي تبذلها بعض الحكومات لمنع تصفية الاستثمارات من جانب المستثمرين الأجانب. ففي ظل الأزمة الاقتصادية والارتفاع المستمر لمعدلات البطالة المحلية، استحدثت بعض البلدان شروطاً جديدة للموافقة على عمليات الانتقال إلى أماكن أخرى وتسريح العمال. فضلاً عن ذلك، بدأت بعض بلدان المنشأ تشجع استرداد الاستثمارات الخارجية لشركائها عبر الوطنية.

الشكل ٥

التغيرات في سياسات الاستثمار الوطنية، ٢٠٠٠-٢٠١٣
(بالنسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤.

تعزيز فعالية الحوافز الاستثمارية يقتضي تحسين الرصد

تستخدم الحكومات الحوافز على نطاق واسع كأداة من أدوات السياسات العامة لاجتذاب الاستثمار، على الرغم من الانتقادات المستمرة التي تصف هذه الحوافز بأنها غير فعالة من الناحية الاقتصادية وبأنها تؤدي إلى إساءة توزيع الأموال العامة. وفي عام ٢٠١٣، كان أكثر من نصف تدابير التحرير أو التشجيع أو التيسير تتعلق بتقديم الحوافز الاستثمارية.

ووفقاً لآخر دراسة استقصائية أجراها الأونكتاد بشأن وكالات ترويج الاستثمار، فإن الهدف الرئيسي لحوافز الاستثمار هو خلق الوظائف، يليه نقل التكنولوجيا وتعزيز الصادرات، في حين أن أهم القطاعات المستهدفة هي تكنولوجيا المعلومات وخدمات الأعمال، تليهما الزراعة والسياحة. وجاء تصنيف حماية البيئة وتنمية المناطق المحرومة متديناً في استراتيجيات وكالات ترويج الاستثمار، رغم ما لهذا الهدفين من أهمية متزايدة في برامج عمل السياسات الوطنية والعالمية.

وربط مخططات حوافز الاستثمار بأهداف التنمية المستدامة من شأنه أن يجعلها أداة سياسية أكثر فعالية في معالجة أوجه قصور السوق، ويتيح رداً على الانتقادات الموجهة إلى الطريقة التي تستخدم

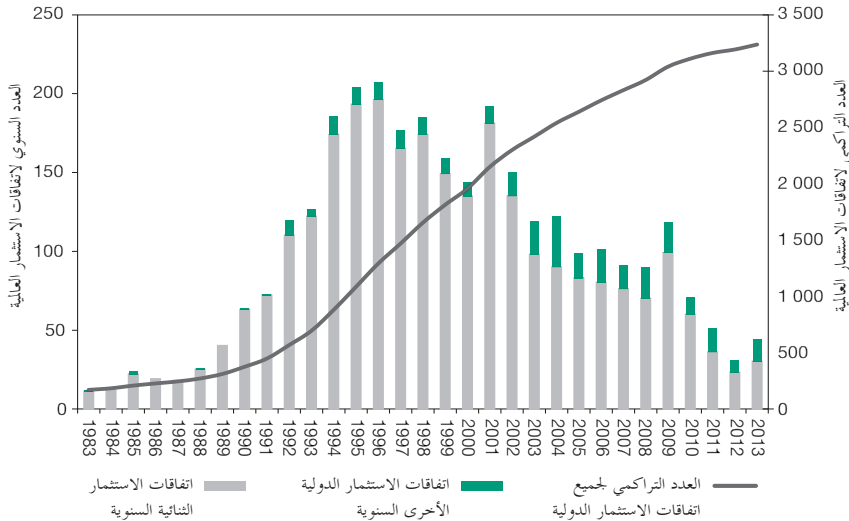
بها حوافز الاستثمار عادة. وفضلاً عن ذلك، ينبغي للحكومات أن تقيّم بعناية استراتيجياتها المتعلقة بالحوافز وأن تعزز ممارستها في مجال الرصد والتقييم.

بلدان تكثف مفاوضاتها بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية وأخرى تنسحب منها

أضيفت ٤٤ معاهدة جديدة إلى نظام اتفاقات الاستثمار الدولية العالمي ليحاذي عددها ٣٢٤٠ اتفاقاً في نهاية عام ٢٠١٣ (الشكل ٦). وشهد العام ثنائية متزايدة في مجال إبرام معاهدات الاستثمار. فعدد متزايد من البلدان النامية أخذ ينفصل عن النظام في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في حين ظهر اتجاه "تصاعدي" في مجال إبرام المعاهدات، تجلّى في تزايد الدينامية (بتزايد عدد البلدان المشاركة في جولات تفاوضية متتالية بوتيرة سريعة غير مسبوقة) وفي تزايد عمق ونطاق القضايا الجاري تناولها. ويتبين المتفاوضون بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية نهجاً مبتكرة أكثر فأكثر حيال الأحكام الراهنة لاتفاقات الاستثمار الدولية. ومن الأمثلة على ذلك إضافة سمات التنمية المستدامة وأحكامها التي تضيفي بعداً خاصاً بالتحديد على اتفاقات الاستثمار الدولية و/أو تعزز بعض عناصر حماية الاستثمار.

الشكل ٦

الاتجاهات في اتفاقات الاستثمار الدولية الموقعة، ١٩٨٣-٢٠١٣



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤.

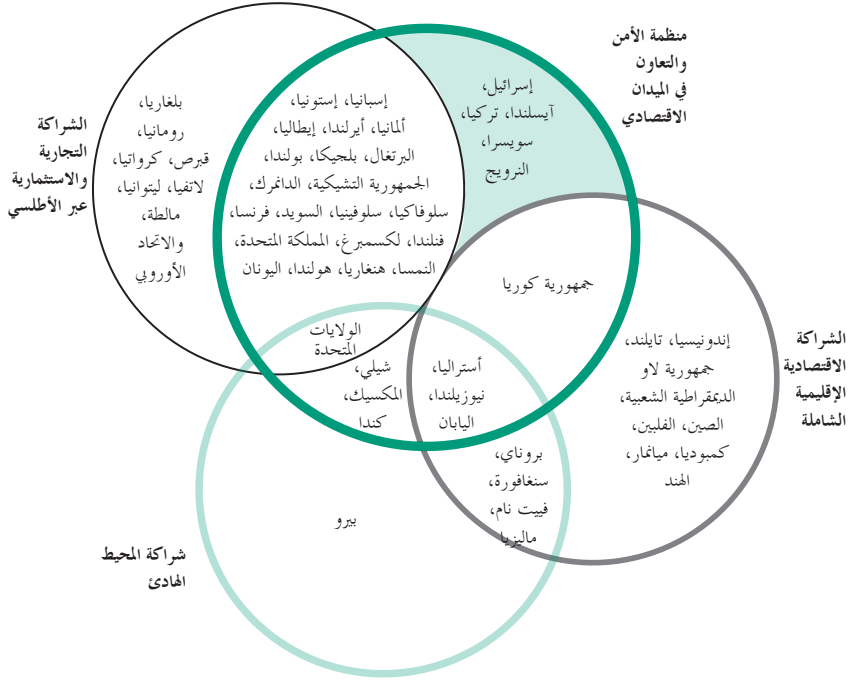
الانعكاسات النظامية المتوقعة من "الاتفاقات الإقليمية الكبرى"

أصبحت المفاوضات بشأن الاتفاقات الإقليمية الكبرى أكثر فأكثر بروزاً في ساحة الجدل العام، إذ تجتذب النقد والتأييد معاً من مختلف أصحاب المصلحة. وتتعلق الشواغل الرئيسية بتأثيرها المحتمل على المساحة التنظيمية والتنمية المستدامة للأطراف المتعاقدة. والاتفاقات الإقليمية الكبرى هي اتفاقات اقتصادية واسعة النطاق بين مجموعة بلدان تتميز مجتمعاً بوزن اقتصادي فائق الأهمية ويشكل الاستثمار فيها موضوعاً رئيسياً في الاتفاق. ويضم سبع من هذه المفاوضات مجتمعة ما مجموعه ٨٨ بلداً متقدماً ونامياً. ومن المرجح أن يكون لهذه الاتفاقات إذا أبرمت انعكاسات هامة على نظام الاستثمار الدولي المتعدد الطبقات وأنماط الاستثمار العالمية الحالية.

وقد يكون للاتفاقات الإقليمية الكبرى انعكاسات على نظام اتفاقات الاستثمار الدولية ككل: فهي قد تسهم في تدعيم المشهد التعاهدي القائم أو قد تتمخض عن أوجه تضارب جراء تقاطعها مع اتفاقات استثمار دولية قائمة - بما فيها تلك المبرمة على صعيد متعدد الأطراف (الشكل ٧). فهناك، على سبيل المثال، ستة اتفاقات إقليمية كبرى تتقاطع مع ١٤٠ اتفاق استثمار دولياً قائماً، لكنها قد تتمخض عن ٢٠٠ علاقة تعاهدية استثمارية ثنائية جديدة. وقد تؤدي الاتفاقات الإقليمية الكبرى كذلك إلى تهميش الأطراف الثالثة غير المشاركة فيها. ويتعين على المفاوضين من ثم إيلاء اعتبار يقظ لجميع هذه الانعكاسات النظامية. وتوحي الشفافية في وضع القواعد، مقررناً بإشراك أصحاب المصلحة على نطاق واسع، من شأنه أن يساعد في التوصل إلى حلول مثلى وضمن قبول أوسع للمعاهدة من الأطراف المعنية بها.

الشكل ٧

المشاركة في الاتفاقات الإقليمية الكبرى وعضوية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤.

شواغل متزايدة بشأن التحكيم في قضايا الاستثمار

شهد عام ٢٠١٣ ثاني أكبر عدد من قضايا الاستثمار التي تم التحكيم فيها خلال سنة واحدة (٥٦ قضية)، ما رفع مجموع القضايا إلى ٥٦٨ قضية. وُفِع أكثر من ٤٠ في المائة من القضايا الجديدة ضد دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وجميعها قضايا أطرافها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، خلا قضية واحدة. واستمر المستثمرون في الطعن في عدد كبير من التدابير المتخذة في مجالات متعددة من السياسة العامة، وبخاصة قطاع الطاقة المتجددة.

وشهد العام المنصرم كذلك ما لا يقل عن ٣٧ قراراً تحكيمياً، يندرج ٢٣ قراراً منها في النطاق العام - كما شهد ثاني أكبر جائزة تحكيمية عُرفت حتى اليوم (٩٣٥ مليون دولار بالإضافة إلى الفوائد). ومع احتمال إدماج تدابير التحكيم في قضايا الاستثمار في "الاتفاقات الإقليمية الكبرى" فإن نظام تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة أصبح محطاً للاهتمام العام.

دعوة إلى إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية

في حين أن جميع البلدان تقريباً أطراف في اتفاق استثمار دولي واحد أو أكثر، فإن العديد منها لا يشعر بالارتياح إزاء النظام الحالي. وتتعلق الشواغل أساساً بالبعد الإنمائي لهذه الاتفاقات، والتوازن بين حقوق وواجبات المستثمرين والدول، ومدى تعقيد نظام اتفاقات الاستثمار الدولية.

وتبرز المساعي الحالية للبلدان بهدف التصدي لهذه التحديات أربعة مسارات عمل مختلفة هي: (١) يهدف البعض إلى الحفاظ على الوضع القائم كما هو، والامتناع عن إدخال تغييرات في طريقة إبرام التزامات اتفاقات الاستثمار الدولية الجديدة؛ (٢) يفصل البعض نفسه عن نظام اتفاقات الاستثمار الدولية من طرف واحد، منهيماً المعاهدات القائمة أو مندداً باتفاقيات التحكيم المتعددة الأطراف؛ (٣) ينفذ البعض تعديلات انتقائية ويغير نماذج المعاهدات المستقبلية لكنه يترك المضمون والشكل التعاهديين للمعاهدات القائمة على حالها إلى حد بعيد، وأخيراً (٤) يهدف مسار الإصلاح النظامي إلى التصدي لتحديات نظام اتفاقات الاستثمار الدولية على نحو شامل وكلي.

ومع أن كلاً من هذه المسارات له منافع ومضاره، فإن الإصلاح النظامي من شأنه أن يتصدي بفعالية لتعقيدات نظام اتفاقات الاستثمار الدولية ومواءمتها مع مقتضيات التنمية المستدامة. ويمكن أن تتبع عملية الإصلاح هذه نهجاً مرحلياً يشمل إجراءات متتالية مدروسة بعناية، على النحو التالي: (١) تحديد مجالات الإصلاح (تحديد المسائل الرئيسية والناشئة والدروس المستفادة وبناء توافق آراء بشأن ما يمكن وما ينبغي تغييره، وبشأن ما لا ينبغي ولا يمكن تغييره)، (٢) صوغ خطة طريق للإصلاح (تحديد مختلف العمليات اللازمة للإصلاح، وتقييم الإيجابيات والسلبيات، والاتفاق على الترتيب الزمني للإجراءات)، (٣) تنفيذ خطة الطريق على الصعيد الوطني والثنائي والإقليمي. ويمكن أن يضطلع مركز تنسيق متعدد الأطراف، مثل الأونكتاد، بدعم نهج شمولي ومنسق وإنمائي المنحى إزاء إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية من خلال تحليل السياسات، والمساعدة التقنية وبناء توافق الآراء.

ويمكن أن يتيح منتدى الاستثمار العالمي المنصة اللازمة لهذا الغرض، فيما يتيح إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة التوجيه اللازم.

الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل لتعزيز مساهمات القطاع الخاص

أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة تقتضي تغييراً مرحلياً في الاستثمار

في وجه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية، يعكف المجتمع الدولي على وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة. وهذه الأهداف التي تجري صياغتها في الأمم المتحدة بمشاركة أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة، ترمي إلى بلورة العمل على نطاق عالمي لتحقيق أهداف ملموسة في الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ تتمثل في الحد من الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز الصحة والتعليم، وتخفيف آثار تغير المناخ، وطائفة من الأهداف الأخرى في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ويمكن أن تتخذ مساهمات القطاع الخاص شكلين رئيسيين هما الحوكمة الرشيدة في ممارسات العمل والاستثمار في التنمية المستدامة. ويشمل ذلك التزام القطاع الخاص بالتنمية المستدامة، وتوخي الشفافية والمساءلة في أداء ممارسات التنمية المستدامة، وتحمل المسؤولية بتفادي إلحاق الضرر، حتى لو لم يكن محظوراً، والشراكة مع الحكومة لجني أقصى حد من المنافع المشتركة للاستثمار.

وسيكون لأهداف التنمية المستدامة آثار هامة على الموارد في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وتتراوح تقديرات متطلبات الاستثمار في البلدان النامية وحدها بين ٣,٣ إلى ٤,٥ تريليونات دولار سنوياً، وهي موجهة بشكل رئيسي لتنمية الهياكل الأساسية (الطرق والسكك الحديدية والموانئ؛ ومحطات الكهرباء؛ والمياه والإصحاح)، والأمن الغذائي (الزراعة والتنمية الريفية)، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والصحة، والتعليم.

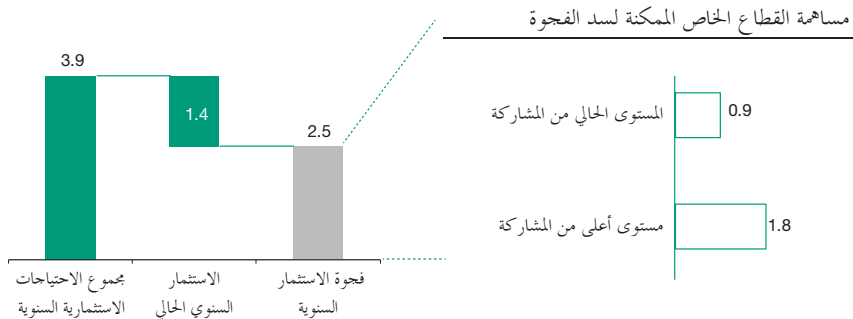
ويقتضي تحقيق أهداف التنمية المستدامة تغييراً مرحلياً على مستوى الاستثمار العام والخاص معاً. وقد لا تكفي قدرات التمويل لدى القطاع العام وحدها لتلبية المتطلبات في جميع القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. غير أن مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات الموجهة لهذه القطاعات لا تزال ضعيفة نسبياً اليوم. فجزء ضئيل فقط من الأصول التي تستثمرها البنوك وصناديق التقاعد وشركات التأمين والمؤسسات والجمعيات الخيرية، فضلاً عن الشركات عبر الوطنية، حول العالم يذهب إلى القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وتقل نسبة هذه المشاركة أكثر فأكثر في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفقر منها (أقل البلدان نمواً).

أمام المستوى الحالي من الاستثمار في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، تواجه البلدان النامية فجوة سنوية مبلغها ٢,٥ تريليون دولار

على المستوى الحالي للاستثمار، العام والخاص، في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، لا تزال هناك فجوة تمويل سنوية بمبلغ يناهز ٢,٥ تريليون دولار (الشكل ٨). وسد هذه الفجوة مهمة شاقة لكنها في المتناول. ويمكن أن يغطي القطاع الخاص جزءاً من هذه الفجوة (في إطار سيناريو "سير الأمور كالمعتاد") إذا استمر معدل النمو الحالي للاستثمار الخاص. فبالنسبة للبلدان النامية كمجموعة، بما فيها الاقتصادات الناشئة السريعة النمو، يمكن أن يكون معدل النمو الحالي للاستثمار الخاص كافياً تقريباً لتغطية الجزء الذي يقتضيه مجموع الاستثمارات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، والذي يعادل المشاركة الحالية للقطاع الخاص في هذه الاستثمارات. غير أنه على المستوى المجمع، ستظل هناك فجوة تناهز ١,٦ تريليون دولار سنوياً، والحجم النسبي لهذه الفجوة قد تكون له أهمية أكبر بكثير في أقل البلدان نمواً والاقتصادات المشقة. ويمكن أن تؤدي زيادة مشاركة القطاع الخاص في تمويل أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية إلى تغطية جزء أكبر من هذه الفجوة.

الشكل ٨

الاحتياجات الاستثمارية السنوية المقدرة والمشاركة الممكنة للقطاع الخاص (بتريليونات الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤.

أما على الصعيد التصنيفي، فإن الحجم النسبي لفجوات الاستثمار ستختلف حسب قطاع أهداف التنمية المستدامة - حيث أن مشاركة القطاع الخاص في بعض القطاعات متدنية وستظل كذلك - وحسب المجموعات المختلفة من البلدان النامية. ويبلغ الفرق بين المستويات الابتدائية ومعدلات نمو الاستثمارات

الخاصة في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة في البلدان الأقل نمواً حدّاً يتعذر معه على القطاع الخاص تغطية الجزء الذي يعادل مستوى مشاركتها الحالي من متطلبات الاستثمار حتى عام ٢٠٣٠.

الاقتصادات الضعيفة هيكلياً تستدعي اهتماماً خاصاً، وأقل البلدان نمواً تحتاج إلى مضاعفة معدل نمو الاستثمار الخاص

تتفاوت استثمارات القطاع الخاص ومشاركته في مختلف القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة تفاوتاً واسعاً بين البلدان النامية. وتواجه الأسواق الناشئة أوضاعاً تختلف كلياً عن الاقتصادات الهشة، كأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي أقل البلدان نمواً، ستظل المساعدة الإنمائية الرسمية تخطى بأهمية فائقة، وهي تشكل حالياً مصدر التمويل الخارجي الأكبر والمستخدم غالباً لدعم الميزانية والإنفاق العام بشكل مباشر.

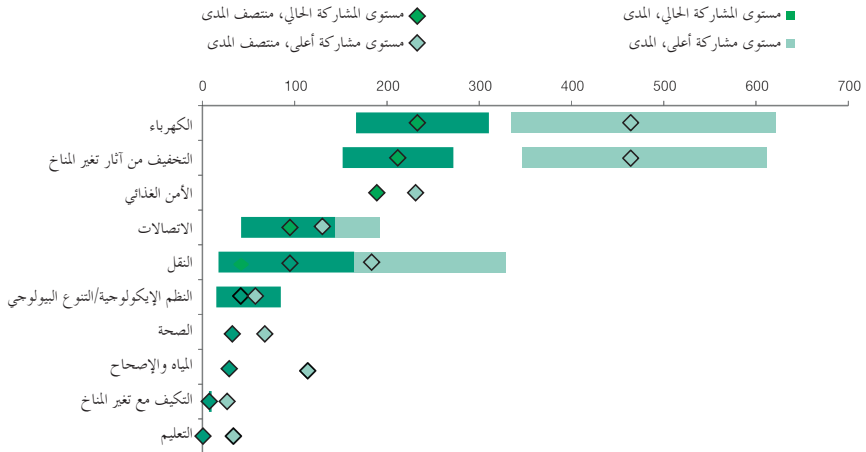
وبالنظر إلى المستوى الحالي لمشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، وفي ضوء معدلات النمو الحالية، فإن استمرار سيناريو "سير الأمور كالمعتاد" سيترك أقل البلدان نمواً في مواجهة فجوة تمويلية يمكن أن تتمخض عن زيادة في متطلبات تمويل القطاع العام تعادل تسعة أضعافها حتى عام ٢٠٣٠. وهذا السيناريو، مقترناً بقدرات التمويل المحدودة لدى حكومات أقل البلدان نمواً وحقيقة أن الجزء الأكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية في هذه البلدان يُستخدم أساساً لدعم الإنفاق الحالي لحكوماتها (وليس لأغراض الاستثمار)، يجعله خياراً غير واقعي. ودون زيادة معدلات الاستثمار من القطاع الخاص، فإن متطلبات التمويل المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً لا يمكن أن تتجسد في الواقع.

وأحد الأهداف الممكنة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً قد يتمثل في مضاعفة معدل نمو هذه الاستثمارات. وستمنح المساهمة الناتجة عن ذلك الاستثمار الخاص دوراً تمولياً مجدياً يكمل الاستثمار العام والمساعدة الإنمائية الرسمية. وسيظل الدور الجوهري للاستثمار العام والمساعدة الإنمائية الرسمية، لأن تغطية متطلبات التمويل المتبقية يقتضي زيادة معدلاهما الحالية ثلاث مرات حتى عام ٢٠٣٠.

هناك إمكانيات كبيرة لزيادة مساهمات القطاع الخاص في مجال الاستثمار، لا سيما في قطاعات الهياكل الأساسية والأمن الغذائي والتخفيف من آثار تغير المناخ

تنطوي بعض القطاعات على إمكانات أعلى من غيرها لزيادة مشاركة القطاع الخاص (الشكل ٩). فقطاعات الهياكل الأساسية، كالكهرباء والطاقة المتجددة (في إطار التخفيف من آثار تغير المناخ)، والنقل والمياه والإصحاح، مرشحة بشكل طبيعي لزيادة مشاركة القطاع الخاص فيها رهن الشروط الصحيحة وبالضمانات المناسبة. أما القطاعات الأخرى المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة فقد تكون احتمالات احتداؤها قدراً أكبر من اهتمام القطاع الخاص أضعف إما لصعوبة تصميم نماذج تصف نسبة المخاطرة إلى العائد على نحو يجتذب المستثمرين الخاصين (مشاريع التكيف مع تغير المناخ مثلاً) أو لأنها تندرج في صلب مسؤوليات القطاع العام وتنسم بدرجة عالية من الحساسية على نحو يحول دون مشاركة القطاع الخاص فيها (التعليم والرعاية الصحية مثلاً). لذا فإن استثمارات القطاع العام تظل ذات أهمية جوهرية ومحورية. غير أنه ما دام من غير الواقعي أن يُنتظر من القطاع العام تلبية جميع متطلبات التمويل في العديد من البلدان النامية، يتعين أن ترافق أهداف التنمية المستدامة مبادرات استراتيجية لزيادة مشاركة القطاع الخاص.

الشكل ٩ المساهمة الممكنة للقطاع الخاص في سد فجوات الاستثمار عند مستوى المشاركة الحالي والأعلى (عمليات الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤.

ثمة معضلات سياساتية تكتنف زيادة مشاركة المستثمرين الخاصين في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة التي يتسم العديد منها بالحساسية أو له طابع الخدمة العامة

تتعلق المعضلة الأولى بالمخاطر التي تنطوي عليها زيادة مشاركة القطاع الخاص في القطاعات الحساسة. فتقديم خدمات القطاع الخاص في الرعاية الصحية والتعليم في البلدان النامية، مثلاً، يمكن أن يتمخض عن آثار سلبية على معايير هذه الخدمات ما لم تكن هناك تدابير حوكمة ورقابة قوية مطبقة، وهو ما يقتضي بدوره مؤسسات قديرة وكفاءات فنية. كما أن مشاركة القطاع الخاص في قطاعات الهياكل الأساسية الضرورية، كالكهرباء أو الاتصالات، قد لا تخلو من الحساسية في البلدان النامية، حيث تنطوي على نقل أصول القطاع العام إلى القطاع الخاص. وتتسم عمليات القطاع الخاص في بعض قطاعات الهياكل الأساسية، مثل المياه وخدمات الإصحاح، على حساسية خاصة لما تتسم به هذه القطاعات من طابع الاحتياجات الأساسية.

وتنبثق معضلة ثانية من الحاجة إلى الحفاظ على خدمات جيدة متاح للجميع بأسعار معقولة. وتمثل العقبة الرئيسية التي تحول دون زيادة مساهمات القطاع الخاص الاستثمارية في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة في عدم ملائمة نسبة المخاطرة إلى العائد في العديد من هذه الاستثمارات. وهناك آليات عديدة لتقاسم المخاطر أو تحسين نسبة المخاطرة إلى العائد لمستثمري القطاع الخاص. غير أن زيادة العوائد يجب أن لا يؤدي إلى صعوبة وصول الفئات الأفقر في المجتمع إلى الخدمات التي يقدمها المستثمرون الخاصون لأسباب تتعلق بالتكلفة أو غيرها. فالسماح لمقدمي خدمات الكهرباء أو المياه بتغطية المناطق الحضرية الجذابة اقتصادياً وتجاهل احتياجات المناطق الريفية، أو زيادة أسعار الخدمات الأساسية، ليس نتيجة مستدامة.

وتكمن معضلة ثالثة في دور كل من الاستثمار العام والخاص. فرغم أن العجز في تمويل القطاع العام في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة يجعل من المرغوب زيادة استثمارات القطاع الخاص في هذه القطاعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المنشودة، فإن استثمارات القطاع العام تظل جوهرية ومخورية. فالحكومات هي من ينبغي أن تتحمل في نهاية المطاف مسؤولية توفير الخدمات العامة الحيوية وصوغ الاستراتيجية الإجمالية للتنمية المستدامة، من خلال وضع السياسات والقواعد ذات الصلة.

وتتمثل معضلة رابعة في التنازع الظاهر بين احتياجات التمويل الحادة بشكل خاص في الاقتصادات الضعيفة هيكلياً، خصوصاً أقل البلدان نمواً، التي تقتضي زيادة كبيرة في استثمارات القطاع الخاص، وبين حقيقة أن هذه البلدان تحديداً تواجه صعوبة أكبر في اجتذاب هذه الاستثمارات. ودون تدخل سياساتي هادف وتدابير دعم موجهة، فإن ثمة مخاطرة حقيقية بأن يظل المستثمرون ينظرون إلى ظروف العمل والمخاطر في أقل البلدان نمواً باعتبارها عوائق تحول دون المحازفة بالاستثمار فيها.

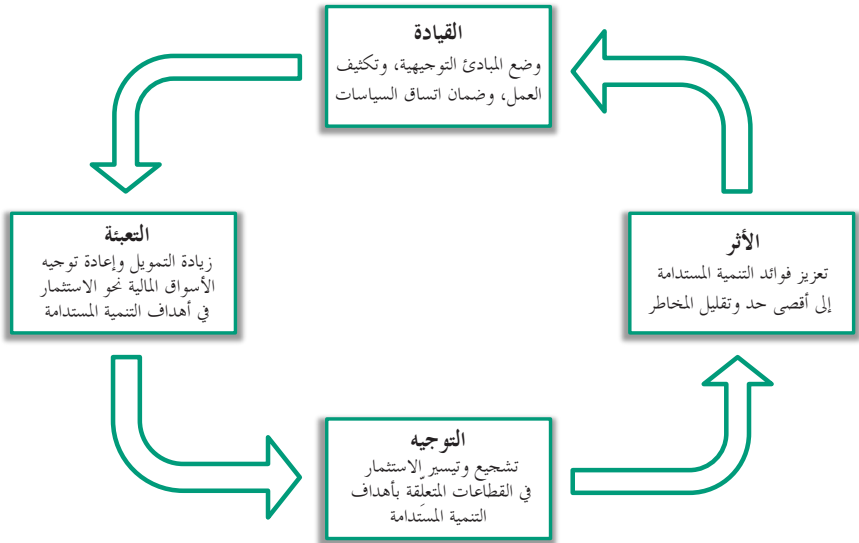
الأونكتاد يقترح إطاراً استراتيجياً للاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة

يتناول الإطار الاستراتيجي للاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة (الشكل ١٠) التحديات والحلول السياسية الرئيسية المتعلقة بما يلي:

- توفير القيادة لتحديد مبادئ توجيهية وأهداف تضمن الاتساق بين السياسات وبلورة العمل.
- تعبئة الأموال لأهداف التنمية المستدامة - ويشمل ذلك تعبئة الموارد التي يمكن استثمارها في التنمية المستدامة من خلال الأسواق المالية أو عن طريق الوسطاء الماليين.
- توجيه الأموال لمشاريع التنمية المستدامة - وذلك بضمان توجيه الأموال المتوفرة إلى مشاريع ملموسة على أرض الواقع تدعم التنمية المستدامة في البلدان النامية، وخصوصاً في أقل البلدان نمواً.
- مضاعفة الأثر وتخفيف حدة العوائق - هئية بيئة مواتية واتخاذ الضمانات المناسبة لمراقبة زيادة مشاركة القطاع الخاص في القطاعات التي تنسم عادة بالحساسية.

الشكل ١٠

الإطار الاستراتيجي للاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤.

وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية من شأنه أن يساعد في التغلب على المعضلات السياسية المرتبطة بزيادة مشاركة القطاع الخاص في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة

- تتفاوت نظرة أصحاب المصلحة المتعددين المشاركين في حفر الاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة إلى السبل الكفيلة بتسوية المعضلات السياسية التي تكتنف السعي إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وقد يعين وضع مجموعة مشتركة من المبادئ في مجال الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة على تكوين تصور جماعي للاتجاه والهدف. ويمكن أن تكون المبادئ العامة التالية بمثابة إطار في هذا الصدد:
- الموازنة بين تحرير الاستثمار والحق في وضع الضوابط التنظيمية. قد تكون زيادة مشاركة القطاع الخاص في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ضرورية عندما لا تكون موارد القطاع العام كافية (رغم إمكانية اتباع نهج انتقائية أو مرحلية أو متتابعة). وفي الوقت ذاته فإن زيادة هذه المشاركة يجب أن تقترن بالوائح التنظيمية المناسبة والرقابة الحكومية.
- الموازنة بين الحاجة إلى تحقيق معدلات جذابة من نسب العائد إلى المخاطرة والحاجة إلى إتاحة الخدمات للجميع بأسعار معقولة. ويقتضي ذلك من الحكومات التصدي بشكل استباقي لأوجه إخفاقات السوق في هذين الجانبين. وهو ما ينطوي على فرض واجبات واضحة على المستثمرين والحصول على التزامات قاطعة منهم، مع تقديم الحوافز في الآن ذاته لتحسين أفق الاستثمار في نسبة العائد إلى المخاطرة. كما ينطوي على رهن الحوافز أو الإعانات بالإشمال الاجتماعي.
- الموازنة بين تشجيع الاستثمار الخاص وتعزيز الاستثمار العام. فالاستثمار العام والخاص يكمل أحدهما الآخر ولا يحل أحدهما مكان الآخر. فأوجه التآزر والأدوار المتعاضة بين تمويل القطاعين العام والخاص يمكن تمييزها على مستوى الموارد المالية، مثلاً في تعبئة أموال القطاع الخاص مع الحفاظ على أموال القطاع العام كرأس مال تأسيسي، وعلى مستوى السياسات، حيث يمكن أن تسعى الحكومات إلى إشراك المستثمرين الخاصين لدعم برامج الإصلاح الاقتصادي أو برامج إصلاح الخدمة العامة. غير أن من المهم لمقرري السياسات أن لا يترجموا تشجيع الاستثمار الخاص إلى تحيز سياسي ضد الاستثمار العام.
- الموازنة بين النطاق العالمي لأهداف التنمية المستدامة والحاجة إلى بذل جهد خاص في أقل البلدان نمواً. ففي حين يمكن تحديد التمويل الإجمالي اللازم لمطالبات التنمية على الصعيد العالمي، فإن المساهمة التمويلية للقطاع الخاص تتطلب بذل جهود خاصة لصالح أقل البلدان نمواً، لأن من

دون تدخلات سياساتية هادفة لن يتسنى اجتذاب الموارد اللازمة من المستثمرين الخاصين. ومن المستحسن وضع أهداف استثمارية للقطاع الخاص مكرسة للبلدان الأفقر تدعم المساعدة الإنمائية الرسمية لتعبئة أموال خاصة إضافية، وتقديم المساعدة التقنية الموجهة وبناء القدرات من أجل المساعدة على اجتذاب الاستثمار الخاص إلى أقل البلدان نمواً.

زيادة الاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة تتطلب وجود قيادة على المستوى العالمي، فضلاً عن الحس القيادي لدى مقرري السياسات على المستوى الوطني

إن وجود القيادة ضروري ليس فقط لتوفير المبادئ التوجيهية اللازمة للتعامل مع معضلات السياسات، بل أيضاً لتحقيق ما يلي:

تحديد أهداف الاستثمار. تكمن مبررات أهداف التنمية المستدامة وتجارب الأهداف الإنمائية للألفية في أن وضع الأهداف يساعد على توفير الغاية والمقصد. وتنطوي أهداف التنمية المستدامة المنشودة على أهداف استثمارية طموحة. ويستحسن أن يجعل المجتمع الدولي هذه الأهداف واضحة وأن تحدد بوضوح عواقب السياسات الاستثمارية وتشجيع الاستثمار على الصعيدين الوطني والدولي. ويُستحسن وضع أهداف يمكن تحقيقها لكنها طموحة، تشمل زيادة استثمارات القطاعين العام والخاص في أقل البلدان نمواً.

ضمان اتساق السياسات وتحقيق التآزر. التفاعل بين السياسات ضروري - سواء كان بين السياسات الاستثمارية الوطنية والدولية، أو بين سياسات الاستثمار وغيرها من السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة (مثلاً الضرائب، والتجارة، والمنافسة، والتكنولوجيا، والسياسات البيئية والاجتماعية وسياسات سوق العمل) وبين سياسات الاقتصاد الجزئي والكلّي. والقيادة مطلوبة لضمان تشجيع التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وضمان مكانة للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة في المحافل الدولية المعنية بتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وعمليات إصلاح النظام المالي العالمي، حيث سيكون للقرارات تأثير جوهري على آفاق النمو في تمويل أهداف التنمية المستدامة.

إنشاء منبر عالمي متعدد الأطراف لتناول موضوع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. يمكن أن يتيح منبر عالمي متعدد الأطراف لتناول موضوع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة منصة لمناقشة الأهداف والمقاصد الكلية للاستثمار، وتعزيز المبادرات الواعدة لتعبئة التمويل ونشر الممارسات الجيدة، ودعم الإجراءات المتخذة على أرض الواقع، وضمان اعتماد نهج مشترك إزاء قياس الأثر.

إنشاء مرفق متعدد الوكالات لتقديم المساعدة التقنية في مجال الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. تتسم العديد من المبادرات الهادفة إلى زيادة الاستثمار الخاص في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة بالتعقيد، وتتطلب قدرات تقنية هائلة ومؤسسات قوية. وإنشاء ترتيب مؤسسي متعدد الوكالات من شأنه أن يساعد في دعم أقل البلدان نمواً، وإسداء المشورة بشأن أمور تشمل مثلاً إنشاء وكالات لتنمية المشاريع المتصلة بأهداف التنمية المستدامة قادرة على التخطيط لمشاريع تستوفي شروط التمويل؛ وتصميم مخططات للمبادرات المتوجهة نحو أهداف التنمية المستدامة؛ ووضع أطر تنظيمية. ومن الضروري تنسيق الجهود لتعزيز أوجه التآزر.

ثمة نطاق من الخيارات السياسية المتاحة للتصدي للتحديات والقيود التي تواجه تعبئة الموارد، وتوجيهها نحو القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية الاستراتيجية، وضمان أثرها المستدام

تشمل التحديات التي تعترض تعبئة الموارد المالية في أسواق المال: أوجه قصور الأسواق وانعدام شفافية الأداء في المجالين البيئي والاجتماعي وعلى صعيد الحوكمة، والحوافز غير الملائمة للمشاركين في السوق، ومشاكل الانطلاق والتوسع التي تعترض تطبيق حلول مبتكرة للتمويل. ويمكن أن تشمل الاستجابات السياسية التي من شأنها أن ترسي نظاماً مالياً يساعد أكثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

- إيجاد أرضية خصبة لتطبيق نهج مبتكرة لتمويل أهداف التنمية المستدامة. تستحق الأدوات المالية وآليات التمويل المبتكرة لتعبئة الموارد اللازمة لاستثمارها في أهداف التنمية المستدامة الدعم اللازم كي تحقق الانتشار. وتتضمن المبادرات الواعدة استحداث أدوات مالية واستثمارات مؤثرة خاصة بأهداف التنمية المستدامة، وآليات تمويل تستخدم موارد القطاع العام لحفز تعبئة موارد القطاع الخاص، وقنوات سوقية جديدة لمشاريع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛
- وضع أو تحسين آليات لتقييم سعر العوامل الخارجية. فاستحداث آليات تسعير فعالة لتقييم العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية - إما بتحديد تكلفة هذه العوامل (من خلال ضرائب الكربون مثلاً) أو بواسطة مخططات قائمة على السوق - هو أمر فائق الأهمية لوضع الأسواق المالية والمستثمرين على مسار مستدام؛
- تعزيز بورصات مستدامة. فالبورصات المستدامة تتيح للكيانات المسجلة حوافز وأدوات لتحسين الشفافية بشأن أداء العوامل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة وتسمح للمستثمرين باتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التخصيص المسؤول للموارد؛

- إدخال إصلاحات على الأسواق المالية. تتطلب إعادة موازنة المكافآت في الأسواق المالية لتشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة إجراءات تشمل إصلاح هيكل الأجر والأداء، وتطبيق منهجيات تقييم مبتكرة تكافئ على الاستثمار الطويل الأمد في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

وتشمل العقبان الرئيسية التي تحول دون توجيه الأموال إلى القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة: حواجز الدخل، وعدم كفاية نسب العائد إلى المخاطرة في الاستثمارات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، ونقص المعلومات والتجميع الفعال للمشاريع والترويج لها، وافتقار المستثمر إلى الخبرة. وقد تشمل الاستجابات السياسية الفعالة ما يلي:

- تقليص حواجز الدخل، وإتاحة الضمانات. من الشروط الأساسية لنجاح تشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة تهيئة مناخ سياسي سليم إجمالاً، وموات لاجتذاب الاستثمار في الوقت الذي يحمي المصالح العامة، خصوصاً في القطاعات الحساسة؛

- توسيع استخدام أدوات تقاسم مخاطر الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. هناك عدد من الأدوات، تشمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتأمين الاستثمار، ومزيج من التزامات التمويل والتزامات السوق المسبقة، تعين على تحسين أفق نسب العائد إلى المخاطرة لمشاريع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛

- وضع خطط تحفيزية جديدة وإنشاء جيل جديد من مؤسسات تشجيع الاستثمار. بإمكان وكالات تنمية الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة أن تستهدف القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وتطور المشاريع التي تستوفي شروط التمويل وتقوم بتسويقها. ويمكن إعادة توجيه حوافز الاستثمار كي تستهدف الاستثمارات في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وتجعلها مشروطة بالأداء البيئي والاجتماعي. كما يمكن أن تعين المبادرات الإقليمية في حفز الاستثمار الخاص في مشاريع الهياكل الأساسية عبر الحدود والتجمعات الإقليمية للشركات في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة؛

- بناء شراكات في مجال الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. بإمكان الشراكات بين البلدان الأم للمستثمرين والبلدان المضيفة والشركات عبر الوطنية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تساعد على تحطيم الفجوات المعرفية وتوليد استثمارات مشتركة في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

وتشمل التحديات الرئيسية التي تعترض تعزيز الأثر الإيجابي إلى أقصى حد وتقليل مخاطر وسلبات الاستثمار الخاص في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة: ضعف القدرة الاستيعابية في بعض البلدان النامية، ومخاطر الآثار الاجتماعية والبيئية، والحاجة إلى إشراك أصحاب المصلحة ورصد الآثار على نحو فعال. ويمكن أن تشمل الاستجابات السياسية ما يلي:

- **زيادة القدرة الاستيعابية.** هناك نطاق من الأدوات السياسية المتاحة لزيادة القدرة الاستيعابية، ومنها تعزيز وتيسير ريادة الأعمال، ودعم التطوير التكنولوجي، وتنمية الموارد والمهارات البشرية، وخدمات تنمية الأعمال وتعزيز روابطها. وقد يكون تطوير الروابط والتكتلات في المحاضن أو المناطق الاقتصادية التي تستهدف حفز مشاريع الأعمال في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة فعالة بشكل خاص؛
- **وضع أطر تنظيمية ومعايير فعالة.** يتعين أن يترافق مع زيادة إشراك القطاع الخاص في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة والتي كثيراً ما تكون قطاعات حساسة، وضع لوائح تنظيمية فعالة. وتتضمن المجالات التي تستدعي عناية خاصة الصحة والسلامة البشريتين، والحماية البيئية والاجتماعية، ونوعية الخدمات العامة وشمولها، والضرائب، واتساق السياسات الوطنية والدولية؛
- **إعمال الحوكمة الرشيدة، وإقامة مؤسسات قوية، وإشراك أصحاب المصلحة.** إن الحوكمة الرشيدة والمؤسسات القديرة عاملان أساسيان في اجتذاب الاستثمارات الخاصة عموماً، وفي القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة خصوصاً. ولا غنى عنهما كذلك لإشراك أصحاب المصلحة وإدارة تداعيات الأثر بصورة فعالة؛
- **تنفيذ نظم لتقييم الإسهام في أهداف التنمية المستدامة.** إن رصد أثر الاستثمار، خصوصاً في بعديه الاجتماعي والبيئي، ضروري لتنفيذ السياسات بفعالية. وقد يعين في هذا الصدد وضع مجموعة من مؤشرات الأثر الأساسية القابلة للقياس الكمي. كما أن قياس الأثر وإبلاغ المستثمرين الخاصين عن أدائهم الاجتماعي والاقتصادي من شأنه أن يعزز مسؤولية الشركات على الأرض وأن يدعم تعبئة الاستثمارات وتوجيهها.

ويُلخص الشكل ١١ التحديات والاستجابات السياسية الرئيسية لكل عنصر من عناصر الإطار الاستراتيجي في شكل مخطط بياني. وترد الاستجابات السياسية مفصلةً في خطة عمل الأونكتاد بشأن الاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة.

التحديات الرئيسية والاستجابات السياساتية الممكنة

الشكل ١١

التحديات الرئيسية

- الحاجة إلى حث اتجاه واضح ومعايير مشتركة لتضمين السياسات
- الحاجة إلى أهداف واضحة لثورة العمل العالمي
- الحاجة إلى إدارة التفاعلات بين السياسات الاستثمارية
- الحاجة إلى توافق آراء عالمي وعملية شاملة
- إنكالات الإقلاق والتوسع للتحول التكنولوجية الجديدة
- أزمة الإقلاق في أسواق رأس المال العالمية
- الإقلاق إلى الشفافية بشأن الأداء المستدام للشركات
- عدم موازنة مكافآت/أجور كل تعرض للمستثمرين

القادة

وضع المبادئ التوجيهية، وتكثيف العمل، وضمان اتساق السياسات

العملة

زيادة التصول وإعادة توجيه الأسواق المالية نحو الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة

التوجه

تشجيع وتيسير الاستثمار في القطاعات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

الأثر

تعزيز فوائد التنمية المستدامة إلى أقصى حد وتقليل المخاطر

الاستجابات السياساتية

- الاتفاق على مجموعة من المبادئ التوجيهية لتقرير السياسات في مجال الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة
- تحديد معايير الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة
- ضمان اتساق السياسات وتآزرها
- إنشاء منصة متعددة أصحاب المصلحة ومرفق متعدد الوكالات للمساعدة الفنية
- تهيئة بيئة خصبة للتمج المتكبرة لتحويل أهداف التنمية المستدامة ومبادرات الشركات
- بناء أو تحسين آليات لتعريف العوامل الخارجية
- تشجيع أسواق الأوراق المالية المستدامة
- إدخال إصلاحات على الأسواق المالية
- تهيئة مناخ سياسي للاستثمار موات للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة وصاناً للمصالح العامة في الأوقات
- توسيع استخدام آليات تقاسم المخاطر للاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة
- إنشاء محفظات حوافز جديدة وحمل جديد من مؤسسات تشجع الاستثمار
- بناء شراكات للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة

- بناء القدرات الإيجابية وزيادة الأحمال والتكنولوجيا والمهارات والروابط
- إنشاء أطر ومعايير تنظيمية فعالة
- تعزيز كفاءة الرقابة والتنظيمات القيدية وإشراك أصحاب المصلحة
- تطبيق مجموعة من مبادرات أثر الاستثمار والدفع باتجاه عملية الإبلاغ متكامل للشركات

المصدر: الأوكساد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤ .

زخم كبير للاستثمار الخاص في التنمية المستدامة

تتضمن خطة عمل الأونكتاد للاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة مجموعة من الخيارات السياسية للتصدي للتحديات المتعلقة بتعبئة الأموال وتوجيهها وأثرها. ومع ذلك، يلزم أن تركز الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي وصانعو القرار على الصعيد الوطني على بضعة تدابير تتسم بالأولوية - أو على مجموعة إجراءات. ويقترح الشكل ١٢ ست مجموعات تضم الإجراءات المتعلقة بأجزاء معينة من "سلسلة الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة" والموجهة لفئات منسجمة نسبياً من أصحاب المصلحة لتنسيق العمل. ويمكن أن تعين هذه المجموعة المركزة من مجموعات الإجراءات على حشد زخم كبير للاستثمار الخاص في التنمية المستدامة:

١- *جيل جديد من استراتيجيات ومؤسسات تشجيع الاستثمار*. تتطلب مشاريع التنمية المستدامة، سواء أكانت في مجال الهياكل الأساسية أو المساكن الشعبية أو الطاقة المتجددة، جهوداً مكثفة لتشجيع الاستثمارات وتيسيرها. وينبغي أن تُعطى هذه المشاريع الأولوية في عمل وكالات ترويج الاستثمار ومنظمات تطوير مؤسسات الأعمال.

والعقبة الأكثر تكراراً التي يواجهها المستثمرون المحتملون في مشاريع التنمية المستدامة هي الافتقار إلى مقترحات مشاريع كبيرة وذات أثر وتستوفي شروط التمويل. وينبغي أن يتضمن تشجيع وتيسير الاستثمار في التنمية المستدامة تسويق مشاريع مجمعة مسبقاً ومنظمة، تحظى بالأولوية والرعاية على أعلى المستويات السياسية. وهو ما يقتضي خبرة تخصصية ووحدات مكرسة، من قبيل "ممارسة" لمشاريع الاستثمار في التنمية المستدامة ترعاها الحكومة. ويمكن دعم تأسيس مثل هذه الخبرة التخصصية (التي تتراوح من الخبرة في تمويل المشاريع إلى مهارات الهندسة وتصميم المشاريع). بمساعدة تقنية من اتحاد منظمات دولية ومصارف تنمية متعددة الأطراف. كما يمكن إنشاء الوحدات المكرسة على مستوى إقليمي لتقاسم التكاليف وتحقيق وفورات حجم.

الشكل ١٢

زخم الاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة: مجموعة إجراءات



مبادئ توجيهية

الموازنة بين النطاق العالمي لأهداف التنمية المستدامة والحاجة إلى بذل جهد خاص في أقل البلدان نمواً	الموازنة بين زخم الاستثمار الخاص وزخم الاستثمار العام	الموازنة بين الحاجة إلى تحقيق معدلات جذابة من عائد المخاطرة والحاجة إلى إتاحة الخدمات للجميع بأسعار معقولة	الموازنة بين تحرير الاستثمار ووضع الضوابط التنظيمية
---	---	--	---

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤.

كما ينبغي دعم تشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة بنظام دولي لسياسات الاستثمار يسعى لتحقيق الأهداف ذاتها بفعالية. وتركز اتفاقات الاستثمار الدولية حالياً على حماية الاستثمار. ويتطلب تعميم منظور التنمية المستدامة في هذه الاتفاقات أموراً تشمل تشجيع الاستثمار على نحو استباقي، مع تقديم التزامات في مجالات مثل المساعدة التقنية. وتشمل التدابير الأخرى وصل مؤسسات تشجيع الاستثمار ببعضها، وتيسير الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة من خلال تأمين وضمانات الاستثمار، والرصد المنتظم للآثار.

٢- *حوافز استثمارية موجهة نحو أهداف التنمية المستدامة.* يمكن إعادة هيكلة مخططات الحوافز الاستثمارية لتوجيهها إلى تيسير مشاريع التنمية المستدامة تحديداً. ويتعين التحول من الحوافز "المكانية" المحضة التي تهدف إلى زيادة تنافسية الموقع وتقدم وقت إنشاء الاستثمار، إلى حوافز "قائمة على التنمية المستدامة" تهدف إلى تشجيع الاستثمار في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وتكون مرهونة باستدامة الأداء.

٣- *مواثيق إقليمية للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.* من شأن التعاون الإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب أن يعزز الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وقد يكون توجيه التعاون الإقليمي نحو تشجيع الاستثمار في هذه الأهداف فعالاً على وجه الخصوص في تطوير الهياكل الأساسية عبر الحدود والمجموعات الإقليمية للشركات العاملة في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة (كالمناطق الخضراء مثلاً). ويمكن أن يتضمن هذا الجهد آليات مشتركة لتشجيع الاستثمار وبرامج مشتركة لبناء القدرات الاستيعابية ونماذج مشتركة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٤- *أشكال جديدة من شركات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.* يمكن مأسسة التعاون بين وكالات الاستثمار الخارجي في البلدان المنشأ ووكالات ترويج الاستثمار في البلدان المضيفة لأغراض تسويق فرص الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة في بلدان المنشأ، وتوفير حوافز الاستثمار وخدمات التيسير لمشاريع التنمية المستدامة، وأنشطة الرصد وتقييم الأثر المشتركة. ويمكن أن تتطور وكالات الاستثمار الخارجي لتصبح وكالات حقيقية لتطوير مؤسسات الأعمال في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، وإذكاء الوعي بالفرص الاستثمارية في هذه البلدان، ومساعدة المستثمرين في ردم الفجوات المعرفية، وتيسير عملية الاستثمار بصورة عملية. وتشمل الأدوات الملموسة التي يمكن أن تدعم الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة المشاريع الإلكترونية التي تستوفي شروط التمويل وفرص برامج إنشاء الروابط في البلدان النامية. كما أن إقامة اتحاد متعدد الوكالات لتقديم المساعدة الفنية من شأنها

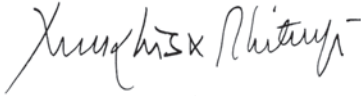
أن تساعد في دعم أقل البلدان نمواً. أما الشراكات بين بلدان الجنوب فبوسعها أيضاً أن تساعد في نشر الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

٥- إتاحة آليات تمويل مبتكرة وإعادة توجيه الأسواق المالية. إن آليات التمويل الجديدة والقائمة، مثل السندات الخضراء أو الاستثمار المؤثر، جديدة بالدعم وبتهيئة بيئة مواتية تسمح بتوسيع نطاقها وتسويقها لدى مصادر رأس المال الواعدة. ومن الآليات الأخرى الجديدة بالاهتمام آليات التمويل التأسيسي المدعومة من الحكومة والوصول الميسر إلى الأسواق المالية للمشاريع المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، فإن إعادة توجيه الأسواق المالية تجاه التنمية المستدامة يستدعي عملية إبلاغ متكاملة عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمستثمرين الخاصين. وهي خطوة أساسية نحو تحقيق سلوك استثماري مسؤول في الأسواق المالية وشرطاً لازماً للمبادرات الرامية إلى تعبئة الأموال للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، والإبلاغ المتكامل هو قوام البورصات المستدامة.

٦- تغيير العقلية السائدة في أوساط الأعمال على الصعيد العالمي، وتطوير خبرات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. تميل غالبية المراء في المؤسسات المالية العالمية والمشاريع الكبرى المتعددة الجنسيات - التي تعد المصادر الرئيسية للاستثمار العالمي - وكذلك أبحر رواد المشاريع، إلى التأثر بشدة بنماذج الأعمال والإدارة والاستثمار التي تُدرّس عموماً في معاهد إدارة الأعمال. وتركز هذه النماذج عادة على فرص الأعمال والاستثمار في الأسواق الناضجة أو الناشئة، ونسب المخاطر إلى العوائد المرتبطة بهذه الأسواق، في حين تتجاهل غالباً الفرص المتاحة خارج نطاق هذه النماذج. كما أن النماذج التقليدية تحركها حصراً حسابات المخاطر والعوائد الاقتصادية على الأغلب، فتتجاهل الآثار الاجتماعية والبيئية الأوسع نطاقاً، السلبية منها والإيجابية. وعلاوة على ذلك، فإن تغافل المناهج الدراسية لمعاهد الأعمال عن التحديات المرتبطة بالعمل في البلدان الفقيرة، وما ينجم عن ذلك من حاجة إلى حلول مبتكرة للمشاكل التي تسوق هذه الأسواق، يترك المراء غير مهيبين للتعامل مع الاستثمارات التي تصب في منفعة الفقراء. لذلك فإن وضع مناهج دراسية لمعاهد الأعمال تذكى الوعي بالفرص الاستثمارية في البلدان الفقيرة وتُكسب الطلاب المهارات اللازمة لحل المشاكل في بيئات العمل السائدة في البلدان النامية قد يكون له أثر هام طويل الأمد. وقد يعين كذلك إدماج الوحدات التعليمية ذات الصلة في برامج التدريب والتأهيل المتاحة للمشاركين في الأسواق المالية.

والهدف من وضع خطة عمل الاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة هو أن تكون نقطة مرجعية لمقرري السياسات على الصعيدين الوطني والدولي في مناقشتهم بشأن السبل والوسائل الكفيلة

بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وصياغة استراتيجيات تشغيلية للاستثمار في هذه الأهداف. وقد صُممت لتكون "وثيقة حية" ولها نسخة منشورة على شبكة الإنترنت بهدف إثارة حوار تفاعلي مفتوح يدعو المجتمع الدولي لتبادل الآراء والمقترحات والتجارب. وهي بذلك تشكل أساساً لتعزيز تعاون أصحاب المصلحة. ويهدف الأونكتاد إلى إتاحة منصة لمثل هذا التعاون من خلال منتدى الاستثمار العالمي الذي يعقده مرة كل سنتين، وكذلك عبر الإنترنت من خلال منبر سياسات الاستثمار.



موخيسا كيتويي
الأمين العام للأونكتاد

الأعداد السابقة من تقرير الاستثمار العالمي

WIR 2013: Global Value Chains: Investment and Trade for Development

WIR 2012: Towards a New Generation of Investment Policies

WIR 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development

WIR 2010: Investing in a Low-carbon Economy

WIR 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development

WIR 2008: Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge

WIR 2007: Transnational Corporations, Extractive Industries and Development

WIR 2006: FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development

WIR 2005: Transnational Corporations and the Internationalization of R&D

WIR 2004: The Shift Towards Services

WIR 2003: FDI Policies for Development: National and International Perspectives

WIR 2002: Transnational Corporations and Export Competitiveness

WIR 2001: Promoting Linkages

WIR 2000: Cross-border Mergers and Acquisitions and Development

WIR 1999: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development

WIR 1998: Trends and Determinants

WIR 1997: Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy

WIR 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements

WIR 1995: Transnational Corporations and Competitiveness

WIR 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace

WIR 1993: Transnational Corporations and Integrated International Production

WIR 1992: Transnational Corporations as Engines of Growth

WIR 1991: The Triad in Foreign Direct Investment

يمكن تنزيلها جميعاً من الموقع: www.unctad.org/wir

سلاسل مختارة لمنشورات الأونكتاد بشأن الشركات عبر الوطنية والاستثمار الأجنبي المباشر

World Investment Report

www.unctad.org/wir

World Investment Prospects Survey

www.unctad.org/diae

Global Investment Trends Monitor

www.unctad.org/ia

Investment Policy Monitor

www.unctad.org/ia

Issues in International Investment Agreements

www.unctad.org/ia

International Investment Policies for Development

www.unctad.org/ia

Investment Advisory Series A and B

www.unctad.org/diae

Investment Policy Reviews

www.unctad.org/ipr

Current Series on FDI and Development

www.unctad.org/diae

Transnational Corporations Journal

www.unctad.org/tnc

كيفية الحصول على المنشورات

للحصول على مزيد من المعلومات عن
الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر
الوطنية، يرجى توجيه الاستفسارات إلى:

Division on Investment and Enterprise
United Nations Conference on Trade and
Development
Palais des Nations, Room E-10052
CH-1211 Geneva 10 Switzerland
Telephone: +41 22 917 4533
Fax: +41 22 917 0498
web: www.unctad.org/diae

يمكن شراء المنشورات المعدة للبيع من موزعي
منشورات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم.
ويمكن الحصول عليها أيضاً عن طريق الاتصال بـ:

United Nations Publications Customer Service
c/o National Book Network
15200 NBN Way
PO Box 190
Blue Ridge Summit, PA 17214
email: unpublications@nbnbooks.com
<https://unp.un.org/>

